جورج لودج

إدارة العولمة

عرض : د. محمد رؤوف حامد

سلسلة دراسات «عروض»

إجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل

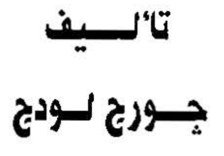
رئيس التحرير / دكتور أحمد شوقي
مدير التحرير / أ/ أحمد أمين





المكتبة الأكاديمية

إدارة العولمة



تأليف

جورج لودج



عارض الكتاب

د. محمد رؤوف حامد



الناشر

المكتبة الاكاديمية

١٩٩٩

هذه الكراسة : تقدم عرضاً تفصيلياً لكتاب :

Gearg C. Lodge :
MANAGING GLOBALIZTION
In The Age of Interdependence
by PFEIFFER & COMPANY (1996)

حقوق النشر	**الطبعة الأولى : ١٩٩٩**
	حقوق الطبع والنشر ©، جميع الحقوق محفوظة للناشر :
	المكتبة الأكاديمية
	١٢١ شارع التحرير – الدقى – القاهرة
	تليفون : ٣٤٨٥٢٨٢ فاكس : ٣٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)
	لا يجوز استنساخ أى جزء من هذه الكراسة بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على إذن كتابى مسبق من الناشر .
رقم الإيداع	٩٩/٢٥٥٨
الترقيم الدولى	**977-281-084-0**

مطابع الدار الهندسية تليفون : ٥٤٠٢٥٩٨

هذه السلسلة

هى الثالثة فى مشروع « الكراسات » ، الذى تصدره « المكتبة الأكاديمية » . والكراسات تعنى بمحورين كبيرين : العلم والمستقبل . لذلك فقد حملة السلسلة الأولى عنوان « كراسات مستقبلية » ، وقد بدأ ظهورها عام ١٩٩٧ ، وفى عام ١٩٩٨ ظهرت السلسلة الثانية تحت اسم « كراسات علمية » . وقد فكرنا فى البداية أن تضم السلسلتين ، بجانب التأليف والترجمة ، عروضا مطولة لبعض الإصدارات الهامة ، التى لا تلاحقها حركة الترجمة . إلا أن أنشط أعضاء أسرة الكراسات ، وللكراسات أسرة ممتدة ترحب دائماً بالأعضاء الجدد ، أقول أن أنشط الأعضاء الصديق الدكتور محمد رؤوف حامد ، الأستاذ بهيئة الرقابة الدوائية ، اقترح أن تصدر العروض فى سلسلة خاصة بها . وقد كان اقتراحاً موفقا كما أرجو أن يوافقنى القارئ .

والكتب المختارة للعرض فى السلسلة لا تأتى فقط من اقتراحات هيئة التحرير ، حيث قدم أعضاء الأسرة مقترحاتهم التى حظيت بالترحيب . والباب مفتوح لكل من يرغب فى المشاركة . وإذا كانت السلسلة قد بدأت بمجموعة من الكتب الصادرة بالإنجليزية ، فإننا نطمح أن تشمل العروض القادمة كتبا تصدر فى لغات أخرى ، لا تشملها عادة خطط الترجمة كاليابانية والروسية والصينية ، بالإضافة إلى الفرنسية والألمانية . فرغم أن الأخيرتين أكثر حظًا نسبيًا ، إلا أن كم المترجم والمعروض لايقارن بما يتم بالنسبة للإنجليزية .

والحديث عن « العروض » يذكرنا بالجهود السابقة ، التى لا تنكرها ، بل نحاول أن نكمل مسيرتها . فبالنسبة العروض الموسعة ، تذكر جهود الهيئة العامة للاستعلامات بالنسبة للمجالات التى تهمها . كما أن العروض المتوسطة ، التى أصدرتها هيئة الكتاب فى التسعينيات ، ضمن سلسلة « تراث الإنسانية » لايمكن إغفالها . وهما مثالان يقصد بهما الإعتراف بفضل السبق ، دون أن ندعى الحصر . وإن كنا ، فى نفس الوقت ، نظن أن السلسلة الحالية هى الأولى التى تعنى بالعرض التفصيلى للكتب .

هذه الكراسة :

يعـرض فيهـا الدكتور رؤوف حامد كتاب « إدارة العولمة » لمؤلفه چورچ لودج (Managing Globalization In the age of interdependence (1996)) ، وكما ذكرت ، فالعارض هو من اقترح أن تخصص للعروض سلسلة خاصة ، وهو

كمعهده لايستطيع أن يمارس العرض دون رؤية نقدية ، حتى أنه اقترح عنوانًا «أفضل» للكتاب من وجهة نظره . إن الدكتور رؤوف يتفق مع الكثيرين فى ترجمة Globalisatione بالعولمة . وكاتب هذه السطور يرى فى ذلك خطأ شائعًا ، ويظهر أن البديل الأصح هو « الكوكبة » . ومع ذلك ، فكل الاحترام للترجمة الذى اختارها العارض ، الذى أثرى السلسلتين السابقتين بعدد من الكراسات المتميزة (مستقبل صناعة الدواء ، التقدم الأسى فى « كراسات مستقبلية » و « التوافيقية » فى كراسات علمية ... والبقية تأتى بإذن الله) !!! والدكتور رؤوف نفسه يؤكد الفارق بين الكوكبة والعولمة فى نهاية الكراسة ، وهذا ما اتفق معه بشدة . والاختلاف ينحصر حول ترجمة المصطلح .

إن أسرة الكراسات تحتفى باختلاف الرأى بين أفرادها ، ولا نكتفى بأن تنظر إليه باعتباره لايفسد للود قضية ، بل تراه طريقًا إلى الود الفكرى ، بما يحتاجه من ثراء وتنوع .

احمد شوقى

المحتـــويـــات

الصفحة

تمهيد من عارض الكتاب ٩

الفصل الأول : ظاهرة العولمة ١٢

الفصل الثانى : نهاية النموذج الاسترشادى القديم ٢١

الفصل الثالث : القيادة الكوكبية ٢٨

الفصل الرابع : الأسس الخاصة بإجماع كوكبى ٣٤

الفصل الخامس : أيديولوچية العالم : تباينات فى إطار كوميونيتاريانى ٣٩

الخلاصـــــة ٤٣

تعقيب من عارض الكتاب ٤٥

مراجـــــع ٤٩

تمهيد من عارض الكتاب

أعترف فى البداية بالصعوبة البالغة الخاصة بتحرير (أو تأليف) مطبوعة في شكل كراس (أو كتيب أو كتاب) بهدف عرض كتاب ما . إن عملية صناعة عرض لكتاب هى ليست على الاطلاق عملية تلخيص ، وذلك إذا قدر لها أن تتم فى إطار استيعاب فكري مسئول للكتاب والقضايا التى يثيرها ، ففى هذه الحالة على العارض أن يلتزم ليس فقط بمجرد أمانة العرض ، ولكن أيضاً بإبراز مواطن وأبعاد الجدّة والإضافة وربما التناقض – أيضاً – فى الكتاب موضوع العرض ، وهى أمور لا تخلو من مسؤلية ذى طبيعة فكرية وأبعاد أخلاقية . فالعرض ينبغى أن يتم – من الناحية المنطقية – من منظور الاستيعاب المتكامل والعميق للكتاب ، وذلك فى إطار استيعاب للموضوع الذى يتناوله الكتاب بقدر لا يقل – بل ربما يزيد – عن استيعاب العارض للكتاب موضوع العرض. وربما يشاركنى القارئ الرأى بأن عملية عرض كتاب تتطلب أن يغوص العارض داخل الكتاب مرات عديدة ، وأن يحوم حول الكتاب (أى فى البيئة المعرفية المحيطة بموضوع الكتاب) مرات عديدة أيضاً ، وبعد ذلك فقط يمكنه أن يشرع فى عرض الكتاب مع الأخذ فى الاعتبار لما أشرنا إليه بخصوص الجدّة والإضافة والتناقض .

وإذا كان من الضرورى أن تبدأ هذه المقدمة بتقديم رؤية لمسئولية كتابة عرض عن كتاب ، فإن الغرض الأساسى من المقدمة جذب انتباه القارئ بخصوص الكتاب موضوع العرض الحالى إلى ما يلى :

* أن أهمية هذا الكتاب تعود إلى أمرين ، الأول أنه ربما يكون أول محاولة لتقديم رؤية كلية للعولمة بحيث ترسمها فى كل أبعادها . وأما الأمر الثاني فهو أن المؤلف قد وضع كتابه ليس فقط من منظور الاهتمام المتصاعد بالعولمة فى السنوات الأخيرة ، ولكن أيضاً كامتداد لمنظور فكرى خاص بالمؤلف يرجع إلى عشرين عاماً قبل إصدار هذا الكتاب، وهو ما كان قد أطلق عليه Communitarianism ، أو «مجتمعية» إذا صح التعبير ، وان كنا نفضل أن نطلق عليه «كوميونيتاريانية» ، وسنشير إليها بالتفصيل فيما بعد .

* أن العنوان الأصلى للكتاب هو «إدارة العولمة فى عصر الاعتماد المتبادل» ، غير أننا نظن أن هناك عنواناً آخر يمكن أيضاً أن يكون مناسباً (وربما أكثر مناسبة) كعنوان لهذا الكتاب وهو «إدارة العولمة : الحاجة إلي الكوميونيتاريانية» ، ويرجع هذا الرأى إلى أن المحور الرئيسى الذى يدور الكتاب حوله . وفى الوقت نفسه يختص به ويتميز – على أساسه – عن بقية الكتب والتناولات ، التى تتعامل مع «موضوع إدارة العولمة : عصر الاعتماد المتبادل» ، هو محور «الكوميونيتاريانية» كأيديولوجية يقترح المؤلف أن تكون إطاراً لإدارة العولمة .

مكتبة الإسكندرية Al-Iskandar Electronic Library

* إن الكتاب يضع أمام الفكر العالمى مسألة الحاجة إلى قيادة جماعية للعالم ، تقوم على أبنية ومؤسسات جديدة ، تهدف إلى إدارة القلاقل العالمية global tensions من منظور أطر وقيم وأهداف تختلف عن التلقائيات والتوجهات والمسارات الجارية، وهو يقدم – فى هذا الخصوص – فكرة إنشاء منظمة الاقتصاد العالمى World Economic Organization ، ويعترض على بعض التوجهات الجارية لمنظمات عالمية قائمة (صندوق النقد الدولى – البنك الدولى – منظمة التجارة العالمية) .

* ورغم أن الكتاب قد صدر عام ١٩٩٥ إلا أن كلية وجدة التناول و «التفلسف» فى هذا الكتاب بخصوص إدارة العولمة تجعل فى جزء كبير من الفكر الوارد فيه قيمة تتضح وتتجدد أكثر وأكثر مع الوقت (خاصة السنوات الختامية للقرن الحالى وربما سنوات بداية القرن التالي) . هذا ، ونظن أن من واجبنا أن نجذب الانتباه إلى أن ما طرح فى الآونة الأخيرة على أنه «طريق ثالث» قد يعتبر منحي أقل كلية من الكوميونيتاريانية ، وربما هو مشتق منها ، وهو أمر لا يتأكد إلا من خلال بحث أكاديمى فى هذا الخصوص Research Paper .

إن الكتاب الذى نعرض له هنا يتكون من خمسة فصول :

الفصل الأول : ظاهرة العولمة

The Phenomenon of Globalization

ويتناول الاتجاه إلى العولمة ، وحركة التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار ، ويطرح ما يسميه «الالتقاء» Convergence و «التعارض» Conflict كعوامل ومظاهر مصاحبة للعولمة . كما أن الكتاب يبدأ فى هذا الفصل فى تناول ما يمكن أن نطلق عليه السلوكيات التنموية لدول شرق آسيا وعلى وجه الخصوص اليابان ، وذلك من خلال رؤية خاصة يتواصل طرحها فى الفصول التالية :

الفصل الثانى : نهاية النموذج الاسترشادى القديم

The Collapse of the Old Paradigm

ويتناول النظام العالمي القديم من خلال الخلفيات التاريخية والبنى المؤسسية ، ثم يناقش مسألة التحول فى النموذج الاسترشادى paradigm shift للنظام العالمى ، وذلك من منظور فلسفى سياسى . بعدها يبدأ الكتاب الإشارة إلى مراكز القوة فى العالم ويناقش شروط تجديد الدور الأمريكى فى النظام العالمى ، ويختتم هذا الفصل بجعل الحاجة إلى منظمة الاقتصاد العالمى World Economic Organization أساساً للرؤية المستقبلية (بشأن العولمة) .

الفصل الثالث : القيادة الكوكبية(*)

Global Leadership

هنا تظهر الذاتية الأمريكية للمؤلف بدرجة واضحة . ويتضمن هذا الفصل تناولات تقيمية مقارنة للنماذج التنموية فى شرق آسيا وأوروبا الشرقية وألمانيا ، كما يتعرض بالتحليل للاحتياجات المجتمعية ولمصادر السلطة وأشكال الإدارة فى المجتمعات المختلفة ، وكذلك دور «البيزنس» Business ، والسياق الخاص بمساهمة الشركات متعددة الجنسية فى قيادة العالم .

الفصل الرابع : أسس الإجماع الكوكبى

The Basis for Global Consensus

هنا يجرى تناول الأنظمة القيمية للقرن العشرين من خلال تحليل أيديولوچى للرأسمالية والاشتراكية والشيوعية ، كما يشار فى هذا الفصل إلى توليد وبزوغ الكوميونيتاريانية كأيديولوچية .. ، كل ذلك ليس فى معزل عن العقائد الدينية والكتابات الزائدة فى الفكر السياسى والفكر الاقتصادى .

الفصل الخامس : أيديولوچية للعالم : تباينات فى إطار كوميونيتاريانى

World Ideology : Variations on a Communitorian Theme

هنا يعيد المؤلف تعريف الأيديولوچيا ويعرض لعناصر ما يطرحه لأيديولوچية كوميونيتاريانية ، وبالتحديد ما يلى :

١ – الكوميونيتاريانية كآلية رئيسية للأداء المجتمعى .
٢ – حقوق وواجبات العضوية فى المجتمع الكوميونيتاريانى .
٣ – حاجة المجتمع .
٤ – الحكومة (الحكومة المخططة بنشاط) .
٥ – الكلية – الاعتماد المتبادل .

وينوه المؤلف إلى أن الإطار المجتمعى فى التناول الكوميونيتاريانى يتغير ويتبدل بدءاً من وحدة العمل أو المنزل أو الأسرة إلى العالم بأسره ، وذلك تبعاً للموضوع الذى يجرى تناوله .

وبعد ، فى الأجزاء التالية نتناول فصول الكتاب بتفصيل ثم نعقبها بتعليق عام .

(*) نفضل استخدام كلمة كوكبى كترجمة لـ global ، وأما مصطلح عولمة globalization فنخص به عملية «الربط» بين الأشياء والبشر فى الأجزاء المختلفة من العالم والمظاهر والنتائج الخاصة بهذا «الربط» ، أو ما يبدو كأنه كذلك .

الفصل الأول
ظاهـــرة العولمـــة

تعريـــف : العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها فى كل أوجه حياتها ، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتقانياً وبيئياً .

متعديات الجنسية قوة دفع للعولمة : إن الزيادة غير المسبوقة فى انسياب المعلومات والنقود والبضائع تمثل قوة دفع كبيرة للعولمة، وهى تحدث من خلال الشركات متعدية الجنسية Transnationals ، والتى تعتمد عادة على قوة عمل أرخص من منطقة ما ، ومواد رخيصة من منطقة أخرى ، ثم أسواق فى منطقة ثالثة ، وإمداد مالى من منطقة رابعة .

إدارة توترات العولمة : لأن فى العولمة كاسين وخاسرين ، فإن هناك حاجة لإدارة التوترات التى يمكن أن تنتج عنها أو تصاحبها ، وهى توترات من نوع جديد تدفع بعدم نفع النماذج القديمة لإدارة العالم .

أمثلة لأحداث من نوع جديد تنشأ عن (أو تصاحب) العولمة : إذا كان من مؤشرات العولمة زيادة التجارة العالمية من ٣٠٨ بليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ٣,٨ تريليون دولار عام ١٩٩٣ ، وكذلك زيادة الإقراض (عبر الحدود) من ٣٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧,٥ تريليون دولار عام ١٩٩١ (أى أكثر من عشرين ضعفاً) ، فإن هناك نوعاً آخر من الأحداث غير التقليدية تصاحب العولمة (أو تنشأ عنها)، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

(١) حصول دولة على ربح مالى مباشر من خلال شن حرب على دولة أخرى :

تمويل حرب الخليج (٩٠-١٩٩١) بواسطة أجانب (خاصة السعودية وألمانيا واليابان) ، وقدرة الولايات المتحدة على تحقيق ربح من هذه الحرب يقدر بـ ١٤ بليون دولار ، وذلك حيث إنه طبقاً لتقديرات البنتاجون فإن الحرب تكلفت ٣٨ بليون دولار ، بينما وصلت المساهمات الأجنبية إلى ٥٢ بليون دولار .

(٢) هزيمة بوش ونجاح كلينتون فى انتخابات الرئاسة كأثر من آثار العولمة :

بينما كان على البنك المركزى الألمانى German Bundesbank رفع الفائدة من أجل مكافحة التضخم ، وكذلك من أجل تمويل تكلفة إعادة الاتحاد مع ألمانيا الشرقية ، فإن أثر رفع الفائدة هذا قد تعدى الحدود الألمانية إلى دول أوربية أخرى ،

بل وقد امتد عبر المحيط الأطلنطى . ففى الولايات المتحدة كانت إدارة بوش تريد الحفاظ على سعر فائدة منخفض ، وذلك بغرض إنهاء حالة الركود فى البلاد قبل يوم الانتخابات فى نوفمبر ، إلا أن مجلس الاحتياطى الفيدرالى لم يتمكن من الاستجابة لطلب الرئاسة الأمريكية ، إذ كان عليه أن يرفع سعر الفائدة ليحافظ على الأموال من الهروب إلى ألمانيا . وبالفعل رفع بنك الاحتياطى الفيدرالى Federal Reserve Bank سعر الفائدة، وخذلت إدارة بوش ... و ... ونجح بيل كلينتون .

(٣) هروب بلايين الدولارات خارج حدود الدولة فى خلال ساعات نتيجة تغير فى أسعار الصرف ، وقد حدث ذلك بالفعل فى المكسيك (ديسمبر ١٩٩٤) .

الاستثمار الأجنبى المباشر - التوجهات والانعاكسات :

بينما يمكن اعتبار «التجارة والاستثمار الدولى» محفزاً رئيسياً للعولمة ، فإنه من الضرورة الإنتباه إلى حجم وأبعاد الدور الذى تلعبه الشركات العالمية أو العولمة Global Corporations فى هذا الخصوص حيث إن هذه الشركات تولّد وتنشر الاستثمار الأجنبى المباشر Foreign direct Investment .

هذا ، ويوجد ٣٥,٠٠٠ مؤسسة من نوع عابرات الجنسية لها ١٧٠,٠٠٠ فرع ينتسب إليها ، وتتركز القوة الخاصة بالشركات عابرات الجنسية (أو متعدية الجنسية Transnationals) فى ٣٠٠ مؤسسة فى القمة ، والتى تشكل ٢٥ ٪ من الأصول الإنتاجية فى العالم . هذا بينما تملك المؤسسات المائة فى القمة ٣,١ تريليون دولار من الأصول العالمية ، وتقوم بحوالى ٥٠ ٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر (الاستثمار عابر الحدود) . وفى إطار هذه الإشارات عن تركيزات الأصول الإنتاجية والاستثمار الأجنبى المباشر فى المستويات المختلفة للشركات متعدية الجنسية ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن أقل قليلاً من نصف الـ ٣٥,٠٠٠ مؤسسة عابرة الجنسية يأتى من ٤ بلدان، هى الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا – سويسرا .

إن التضاريس المذكورة بإيجاز عن الشركة نفسها متعدية الجنسية ودرجات تمركزها (جغرافياً) وكذلك تمركز الأصول العالمية للإنتاج فيها تنعكس من حيث التجارة والاستثمار الدولى فى بعض المظاهر – والتى منها ما يلى :

* تنامى ما يسمى بالتجارة البينية داخل الشركة نفسها intra-firm trade فمثلاً فورد أوروبا تبيع لفورد الولايات المتحدة ٤٠ ٪ من حجم مبيعاتها للولايات المتحدة .
* قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر من بلدان صناعية كبرى وتوجهه أيضاً – فى الأغلب – إلى بلدان صناعية كبرى .

* ابتعاد الاستثمار الأجنبى المباشر عن الصناعات كثيفة العمالة ، وتوجهه إلى الصناعات كثيفة رأس المال Capital intensive industries مع جذب الصناعات كثيفة التكنولوچيا لجزء متزايد من هذا الاستثمار .

* اعتبار الاستثمار الأجنبى المباشر مطلباً سابقاً لتدعيم التصدير ، خاصة للمنتجات والخدمات المتعمقة تكنولوچيا ؛ ففى اليابان ساهم انخفاض الاستثمار الأمريكى - نسبياً - فى انخفاض تغلغل التصديرات الأمريكية لليابان ، وعموماً تبين أن الاتصال بين المستهلكين والمنتجات والخدمات الأجنبية يمكن وجوده فقط من خلال فرع لشركة أجنبية(*) .

* فقد قدر من الرقابة والسيادة فى وجود ملكية أجنبية للأصول الوطنية فى الدول النامية . (هنا يرى المؤلف أن لاغبار على ذلك طالما أن المؤسسات الأجنبية ستدفع الديون ، وتولد استثماراً ووظائف ، وتؤمن مستوى المعيشة الذى تتوقعه الجماهير ، وبالتالى على الحكومات ليس فقط أن تقبل متعديات الجنسية ، ولكن أيضاً أن تكسب ودهم) .

في الاستثمار الأجنبي *اليابان* تفعل *العكس*

إن الموقف اليابانى من الاستثمار الأجنبى المباشر كان عالى الانتقائية ، فقد أخذت اليابان فقط ما تحتاجه وما ترغب فيه ورفضت ما عدا ذلك . وإذا كانت كندا والمكسيك قد رحبتا بالاستثمار الأجنبى والدين الأجنبى فى إطار اتفاقية نافتا North America Free Trade Agreement ، والتى تحقق التخلص من حواجز التجارة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة ، فإن اليابان قد فعلت العكس تقريباً . وفى مواجهة الاستثمار الأجنبى المباشر (أو كبديل عنه) ، تضمنت الاستيراتيچية اليابانية ما يلى :

- معدلات عالية من الادخار والاستثمار .
- تخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوچيا والتى من شأنها تحقيق عائدات عالية.
- تعليم درجة أولى (وكذلك تدريب درجة أولى) .
- سياسات حكومية وأسواق رأسمالية من شأنها تشجيع المصانع (اليابانية) على أن تفكر من منظور طويل المدى بدرجة أكبر من التفكير قصير المدى To think long-term rather than short-term .

(*) ربما ينطبق ذلك بوجه عام على الدول الصناعية ، أما فى الدول النامية فإن التصدير إليها يعتمد بشكل متزايد على الوكلاء (عارض الكتاب) .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن لليابان نسقًا وطنيًا خاصًا (يتكون من : النظام المؤسسى للشركات – السياسات الحكومية – البنى السياسية) يسمح بتطبيق السياسات الوطنية اليابانية والموجهة استراتيجيًا من المنظور الاقتصادى إلى أمرين رئيسيين ، وهما : تقوية المنتجين (وليس تشجيع المستهلكين) ، وكسب نصيب فى الاقتصاد العالمى (من خلال التصدير) .

التقارب والتعارض : حقائق عولمية

تدفع العولمة إلى الإلتقاء والتقارب بخصوص (دخول) القضايا والممارسات الخاصة بالتنافسية مثل التعليم والتدريب وإدارة الموارد البشرية والابتكار التكنولوچى والإنتاجية ... إلخ ، وفى إطار عمليات التقارب تنشأ تعارضات . إن هذه التعارضات تنتج عن أمور مثل : القضاء على وسائل قديمة تتضمن الرعاية والدعم – التوترات بين المدافعين عن البيئة من ناحية والاقتصاديين والمتخصصين فى التجارة من ناحية أخرى – الفجوات بين الأغنياء والفقراء – انعكاسات الهجرة وتباين (أو صراع) الثقافات . وفيما يلى بعض الضوء على التقارب والتعارض فى عدد من القضايا :

(١) التكنولوچيا :

يمكن القول أن القانون الأعلى لـ «جمهورية التكنولوچيا» هو التقارب ، أى اتجاه كل شيء ليصبح مماثلاً أكثر وأكثر لكل شيء آخر . لقد ساعدت وسائل كثيرة على ذلك ، مثل الأنظمة العالمية للمعلومات Global Information Systems والتليفزيون والفاكسات والإنترنيت ... إلخ . ومن المفيد هنا أن نقارن الوضع الآن بالوضع عام ١٨٦٦ حيث كان من الممكن إرسال تلغراف عبر البحار ، ولكن لم يكن من الممكن إرسال فاكس لـ «صورة» . وإذا كنا نعرف الآن أن الانتقال اللحظى للمعلومة من خلال الأقمار الصناعية يساعد و «يشحم» التجارة العالمية ، ، فإنه يمكن القول أن الأقمار الصناعية التى يصعب التشويش عليها Satellite Freed From Jamming قد ساعدت بمجرد استخدامها فى جعل إرسالات راديو أوروبا الحرة «تكسر» الاتحاد السوفيتى ، وتجعله «يتقارب» مع العالم .

(٢) التعليم

مع تعقد التكنولوچيا وارتفاع درجة الحاجة والضرورة بشأنها ، يصبح التعليم المؤثر الدقيق الصارم ضروريًا لإدارتها . وبينما يمثل ذلك التقاءً وتقاربًا بين التعليم والتكنولوچيا ، وإلتقاءً وتقاربًا من أجل تعليم متقدم ، نجد أن ذلك يتعارض مع مصالح للمتعلمين فى دول متقدمة ، فلقد تم تحويل آلاف الوظائف فى تصميم البرامج من الولايات المتحدة إلى الهند والبنجلاديش ؛ حيث يوجد متعلمون على مستوى عال ويعملون بأجر أقل من أقرانهم فى أمريكا .

(٣) إدارة الموارد البشرية

فى عام ١٩٧٠ بدأ الشعور بضعف فى إدارة الشركات الأمريكية بالمقارنة مع مثيلاتها فى اليابان وألمانيا ودول إسكندنافيا ، وقد نتج عن ذلك هبوط فى الجودة وزيادة فى التكلفة واغتراب للعمالة وإضعاف للحافز والإنتاجية والكفاءة ؛ مما أدى إلى

فقد الشركات الأمريكية لجزء من السوق لصالح منافسين أجانب . وكان السبب الرئيسى لهذا التدهور هو تضاد وتضارب (تعارض) بين أهداف الإدارة (من حيث تعظيم العائدات لأصحاب الأسهم) وبين أهداف اتحادات العمال فى تحقيق أعلى عائد ممكن لهم ، وعليه كان من الضرورى أن تبدأ الشركات الأمريكية الاقتراب من سياسات أخرى فى إدارة الموارد البشرية ، وحدث التقاء بالفعل وتقارب مع سياسات أخرى للإدارة (فى اليابان وغيرها) بحيث بدأ يحدث تغيير فى رسالة الشركات . من ذلك – على سبيل المثال – رسالة شركة New United Motors Manufacturi-ngm Inc, (NUMMI) ، والتى أصبحت كالتالى : «من خلال عمل الفريق يتم بناء وسائل نقل لها أعلى جودة وبأقل سعر ممكن ، وذلك لمصلحة وفائدة عملائنا وأعضاء الفريق والمجتمع وحاملى الأسهم» . وهى رسالة من نوع جديد فى المجتمع الأمريكى حيث كان الاهتمام الأساسى موجهاً لحاملى الأسهم .

(٤) الوصل بين الحكومة والبيزنس

تختلف العلاقة بين الشركات والحكومة فى الثقافة الأمريكية عنها فى الثقافة اليابانية وثقافات أخرى ، فبينما يرى الأمريكان أن الشركات تنافس بعضها البعض فى أسواق مفتوحة ، وأن على الحكومة أن تتنحى جانباً (خلف خطوط جانبية) ، نجد اليابانيين يرون العالم بطريقة مختلفة ، جعلتهم يقيمون تجمعات من الشركات التى تتعاون مع بعضها البعض ، ومع الحكومة (كونسورتيا Consortias) مما ساعد اليابان على تحقيق الريادة فى مجالات التقنيات الراقية (مثل أشباه الموصلات – الحواسب – الاتصال عن بعد ... إلخ) ، وهكذا ، كان على الولايات المتحدة أن «تقترب» من «التقارب» اليابانى بين الشركات وبعضها البعض والحكومة ، مما أدى بالفعل إلى نشأة سيماتيك Sematech ككونسورتيوم (تجمع) من ١٤ شركة أمريكية لتعاود الولايات المتحدة الحصول على الريادة فى أشباه الموصلات ، وهى ريادة فُقدت منها فى أوائل الثمانينات .

(٥) المصلحة العالمية فى مقابل المصلحة المحلية :

مثال ١ : رغم حصول فيلبس الهولندية بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على نصيب الأسد (مبلغ ١,٥ بليون دولار) من دعم حكومى هولندى ؛ حيث ظنت الحكومة أن الشركة ستستخدم الدعم فى تطوير أعمالها فى هولندا ، وفى توفير وظائف طيبة بأجور عالية للهولنديين ؛ إلا أن الشركة توجهت إلى دعم وتطوير التزاماتها الأجنبية فى الولايات المتحدة وآسيا وأماكن أخرى ؛ حتى تحافظ على تنافسها على المستوى العالمى .

مثال ٢ : بينما من المفترض أن تعود الحوافز الضريبية الخاصة بتنشيط البحث والتطوير فى أمريكا بالنفع على المواطن الأمريكى دافع الضرائب ، فإن مدخرات هذه الشركات تصرف خارج الولايات المتحدة ولا يستفيد من الأمريكيين غير حاملى الأسهم والسندات ، وليس موظفى الشركات أو المجتمع فى عمومه .

(٦) حسنات وسيئات الاستثمار الأجنبى المباشر

فيما يلى من أمثلة تظهر سلوكيات حكومية تتعارض مع العولمة ، ويتضح منها كيف ترى حكومات متقدمة حسنات وسيئات الاستثمار الأجنبى المباشر .

مثال ١ : وضعت السوق الأوروبية كوتات quotas (أنصبة محددة) بخصوص السيارات اليابانية التى يجرى تركيبها فى شركات موجودة فى أوروبا ومملوكة لليابان .

مثال ٢ : قامت الولايات المتحدة من خلال لجنة حكومية خاصة بالاستثمار الأجنبى Committee for Foreign Investment in US (CFIUS) بفرض بعض القيود المماثلة لتلك فى المثال السابق ، وذلك باسم الدفاع القومى National defence .

مثال ٣ : فى تقرير صادر عن المكتب الحكومى للتقييم التكنولوجى Technology Assessment فى الولايات المتحدة صدر المقترح التالى :

- «أن تقوم متعددات الجنسية بعمل البيزنس هنا فى أمريكا ، وأن تتفاعل مع الشركات المحلية بطرق من شأنها توليد الثروة والوظائف النوعية والحفاظ عليهما داخل الحدود» .

كما صدر عن التقرير نفسه الملحوظة التالية :

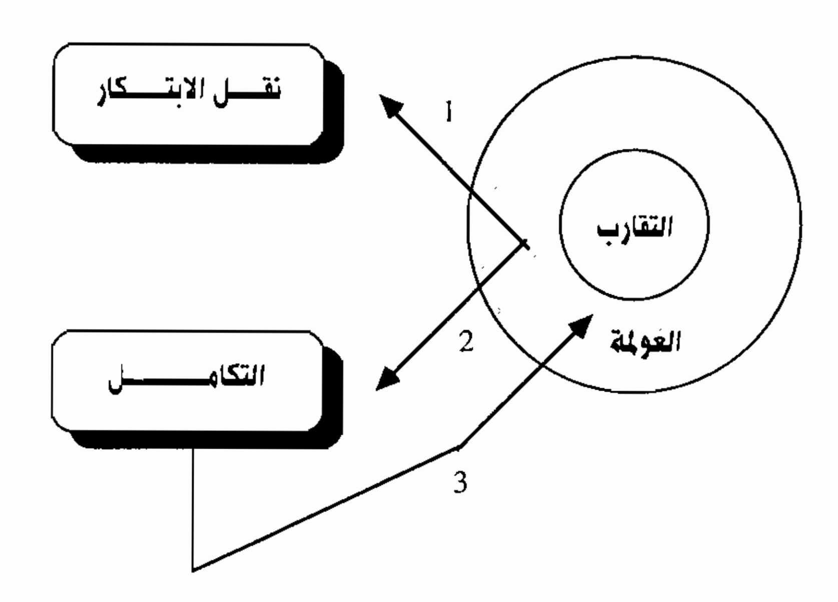
- «بعض متعددات الجنسية وخاصة اليابانية اتجهت إلى الحفاظ على البحوث والتطوير الخاصة بإضافة قيمة عالية ، وكذلك الآليات والمهام الإنتاجية عالية المستوى لتكون داخل الوطن» .

(٧) التضاد الثقافى

تسبب التطور التكنولوجى فى زعزعة الانضباط الثقافى . يحدث ذلك من خلال تأثير منتجات صناعة التسلية على الثقافة فى كل مكان من العالم من خلال تزايد التقاء صناعة التسلية مع (وحول) رغبات المستهلكين ؛ مما يزعج أصحاب القيم التقليدية . والجدير بالذكر هنا أن صناعة التسلية فى الولايات المتحدة تعد ثانى صناعة تصديرية بعد صناعة الفضاء ؛ مما يجعل نشر الثقافة (فى إطار التسلية) ميزة تنافسية أمريكية .

ومن خلال كل التقاربات التى تحدث مع العولمة ، ورغم كل التعارضات فإنه يمكن القول أن العولمة تؤدى - فى آن واحد - إلى أمرين مهمين وهما تسريع «نقل الابتكار» وتسريع «للتكامل» . ذلك بينما يؤدى التكامل - مرة ثانية - إلى مزيد من التقارب ، والذى يسرع من «نقل الابتكار» ومن عمليات «التكامل» ، ... وهكذا . وبالتالى تؤدى العولمة إلى مزيد من العولمة مما يهزم الحمائية ، ويدفع نحو

عمومية كوكبية global commonality تقضى على (أو تقلل من) التفضيلات الثقافية الوطنية ، وكذلك المعايير والتذوقات المحلية .



وختاماً لهذا الجزء بخصوص التقاربات والتعارضات فى إطار العولمة ، يمكن القول أن الإحساس بأهمية البيئة هو أعظم «نبض» للعولمة ، وفى هذا الإطار فإن من أهم التباينات بخصوص البيئة ، هو ذلك الحادث بين دول الشمال ودول الجنوب ، فمجموعة الدول السبع الكبار تنتج ٤٥ ٪ من غازات الصوبات فى العالم ، كما أن الدول الصناعية تستهلك ٧٠ ٪ من المصادر الطبيعية ، ذلك رغم أن تعدادات سكانها تبلغ فقط ٢٥ ٪ من جملة سكان العالم . إن البعض يرى أنه يجب مطالبة الشمال الغنى بإجراء الإصلاحات اللازمة نتيجة الهدم الذى سببه للجنوب الفقير .

(٨) مشكلات عولمية : فجوة الثورة والمجاعة والمهاجرون وصراع الحضارات

لقد تضاعفت الفجوة بين أغنى وأفقر ٢٠ ٪ من سكان العالم على مدى الثلاثين عاماً السابقة ، كما ازدادت مجاعة العالم الثالث ، والتى حدثت كنتيجة لسببين رئيسيين : السبب الأول هو انسياب الأموال من العالم الفقير إلى العالم الغنى على مدى الثمانينيات ، وذلك من خلال خدمات القروض .

والسبب الثانى هو الحجب المتزايد فى أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ، ذلك بينما يترنم الأغنياء بشعارات حرية التجارة . إن الأمم المتحدة تقدر بأن ٢٠ من الدول الـ ٢٤ الصناعية المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد زادت حمائياتها عام ١٩٩١ عنه عشر سنوات سابقة ، وأما عن الدول الأربعة التى لم تزداد حمائياً (وهى اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وتركيا) فقد كانوا هم الأكثر حمائياً عام ١٩٨٠ .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن أعضاء الجات GATT فى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانوا قد وضعوا ٢٨٤ ترتيباً ؛ بغرض عرقلة بيع المنتجات الرخيصة من البلدان النامية (وهى إجراءات تم التخلص من بعضها بواسطة منظمة التجارة العالمية التى أسست عام ١٩٩٥) .

وكنتيجة لفجوة الثروة والمجاعة ، كانت الهجرة والتى قدر حجمها عام ١٩٩٣ بمائة مليون مهاجر ، وهو فى ازدياد مستمر . ولأن تدفق الناس عبر الحدود ليس بنفس حرية تدفق الأموال والسلع نفسها ، فمن الجدير بالذكر هنا أن حجم النقود التى أرسلها المهاجرون إلى بلادهم قد بلغ عام ١٩٨٩ قدر ٦٦ بليون دولار ، وهو رقم يعتبر الثانى (من حيث القيمة) بعد مبيعات النفط الخام . إن حجم النقود المذكور يبلغ ٨,٥ ٪ من القيمة الكلية للتجارة العالمية فى الخدمات .

وبالإضافة إلى التناقضات المتصاعدة مع العولمة من فجوة الثروة ، إلى المجاعة ، إلى الهجرة والمهاجرين يأتى التناقض المشهور المتوقع بواسطة صمويل هونتيجتون . إنه صراع الحضارات كما يسميه هونتينجتون ، وهو يعتقد بوجود ٨ حضارات (الحضارات الغربية واليابانية والهندوسية والكونفوشيوسية والإسلامية والسلافيكية وتلك الخاصة بأمريكا اللاتينية وأمريكا) ووجود سبعة أسباب لنشوء صراعات بين هذه الحضارات ، وهذه الأسباب هى :

١ – وجود اختلافات حقيقية وأساسية حول موضوعات محددة (مثل : الآلة والإنسان – الفرد والمجتمع – المواطن والدولة – الحقوق والواجبات – الأزواج والزوجات – الليبرالية والسلطة ... إلخ) .

٢ – إزدياد التفاعل بين هذه الحضارات بفعل العولمة ، والتى تجعل العالم أصغر .

٣ – الحداثة (أو التحديث modernization والتى تضعف الإحساسات التقليدية بالهوية ؛ مما يجعل الأصوليون الدينيون يتحركون لملء الفجوة الخاصة بالهوية .

٤ – تضاؤل قبول تَسيُّد الولايات المتحدة والغرب .

٥ – صعوبة الجمع بين الخواص الثقافية حيث بينما يمكن أن يكون الفرد نصف فرنسى – نصف عربى ، فإنه من الصعب أن يكون نصف كاثوليكى – نصف مسلم .

وبين التقارب والصراع فإن مسيرة العالم يمكن أن تتجه إلى أحد خيارين .

الخيار الأول هو أن يتولى الأقوى - أيًا كان - اتخاذ القرار سواء بقدر من الحكمة أو ببعض الهمجية ، وهذا يعنى أن يصير العالم توليفة من لا شرعية متزايدة وصراعات متعمقة . وأما الخيار أو البديل الثانى فهو ما يسميه فريد بيرجستون (مدير معهد الاقتصاديات الدولية) القيادة الجماعية للعالم collective leadership ، وذلك من خلال العمل من أجل التوصل إلى اتفاق ، يتم الانتماء إليه من جميع شعوب العالم .

وهكذا يتضح أن تحدى العولمة يؤدى إلى انبعاث فكرة «القيادة الجماعية وبناء مؤسسات جديدة لإدارة القلاقل العالمية» .

الفصل الثانى
نهاية النموذج الاسترشادى القديم

مفهوم النموذج الاسترشادى :

النموذج الاسترشادى (أو البارادايم paradigm) يقصد به طريقة النظر إلى الأشياء ، وهو يعنى (كما أوضح توامس كون فى كتابة بنية الثورات العلمية) ما يلى :

- مجموعة من الأفكار داخل الإطار الذى يصنع استفساراً علمياً .
- تعريف مفترض لمشكلات تشريعية ومنهجية .
- رؤية وممارسة متعارف عليها يتم بالارتكاز عليها استعداد الطالب للتأهل لعضوية المجتمع العلمى .
- معايير لاختيار المشكلات من أجل التعامل معها .
- قواعد ومواصفات الممارسة العلمية .

رحلة التحول فى النموذج الاستشارى :

من شأن النموذج الاسترشادى أن «يحبس» المعنيين به (أو التابعين له أو المؤمنين به) فى إطار معين من الأفكار والرؤى والممارسات ... إلخ ، وذلك لمدة ما ، ومع الوقت تظهر تناقضات وتشوهات فى النموذج القائم .. ثم تصبح هذه التشوهات والتناقضات أكثر وضوحاً وقوة . هنا تنشأ أزمة Crisis يكون من شأنها التحول إلى نموذج استرشادى جديد paradigm shift ... وهكذا ، من أهم الخصائص المميزة لأى نموذج استرشادى ذلك المدى الذى يحافظ به النموذج على استمرار وجوده ، بحيث يمنع حدوث تغييرات رئيسية تزعزع استقراره ، أو بمعنى آخر قدرة النموذج (البارادايم) على مقاومة التغيير .

إن التحولات العلمية الرئيسية تمثل تحولات فى البارادايم ، فمثلاً كانت الأرض فى نظام بطليموس هى مركز الكون ، حتى جاء فلكى بولندى هو نيكولاس كوبرنيكوس عام ١٥١٣ ليعلن أن الأرض تدور حول محورها ، وأنها تدور حول الشمس مرة واحدة فى العام . كان إعلان كوبرنيكوس بمثابة بدء التحول عن نموذج بطليموس ، وكان أيضاً سبباً فى إدانة الكنيسة له واعتباره «كافراً» . وبالمثل كان هناك نظامان (أو نمودجين) فى العالم . النموذج الفردى individualism فى الولايات المتحدة لمقابلة النموذج الشمولى totalitarianism فى الاتحاد السوفيتى . وكان هناك اتفاق عالمى بعد الحرب العالمية الثانية من شقين : تجنب حرب نووية ، وتحجيم توجهات وشدة الاتحاد السوفيتى . وإذا كانت البيريسترويكا Perestroika تمثل تحولاً فى النموذج الشيوعى القديم (مع اعتبار أن النموذج الجديد لم يتم

اكتشافه بعد) ، فإن مع نهاية الحرب الباردة (١٩٨٩) ، كانت الفردية أيضاً تهتز .

وقبل الإشارة إلى نواقص وعيوب الفردية فإنه من المفضل تعريفها . المقصود بالفردية individualism ذلك الفكر الذى ينظر إلى الفرد ، باعتباره منفصلاً عن (وأكثر أهمية من) المجتمع Community وأن لديه حقوق ملكية . وفى هذا الفكر تعتبر الفردية أساس المجتمع المدنى ، المشتق من الطبيعة ، وعد الله ، والذى على الحكومة يقع عبء المحافظة عليه وحمايته . وأما عن عيوب الفردية ، والتى أدت إلى اهتزازها ، فإنها تتركز فى أن الفردية لم يمكنها دعم توجهات الشركات والحكومات من أجل ما يلى :

١ - المنافسة فى الاقتصاد العالمى .

٢ - جعل العالم مجرد «مكان» .

٣ - الحفاظ على البيئة وتحقيق التكامل البيئى .

المؤسسات التى تدير العولمة والحاجة إلى إعادة تعريف رسالاتها:

وفى ضوء الاهتزازات والتحولات فى النموذج «الباراديم» فإن من الضرورى الإنتباه إلى الحاجة إلى التحول فى رسالات المؤسسات (أو المنظمات) التى تدير العولمة (صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى WB والجات) . إن المبادئ والتوجهات التحتية لهذه المؤسسات كانت تتضمن احتواء الشيوعية ، وتشجيع الملكية الخاصة والأسواق الحرة والحد من التداخلات الحكومية ، وأما الآن فإن هذه المؤسسات أو المنظمات تضعف وسيزداد ضعفها أكثر ما لم يعاد تعريف رسالاتها ؛ لتتطابق مع إجماع عالمى جديد يقوم على نموذج استرشادى جديد .

صندوق النقد الدولى :

نشأ صندوق النقد الدولى بهدف الحفاظ على قيمة العملات ، ومن أجل ذلك اعتمد نظام يرتكز على تقييم قيمة العملات بالنسبة للدولار ، والذى رُبط بالذهب ، بسعر ٣٥ دولار للأوقية الواحدة من الذهب . كان هذا النظام والذى تأسس فى بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٩٤ ، بواسطة المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية يعتمد على ترحيب الولايات المتحدة والتى كان لديها ٧٠ ٪ من الذهب فى العالم . ولكن كان العالم يتغير ، ففى ١٩٥٨ أصبحت الدولارات المملوكة للأجانب أكبر من قيمة مخزون الذهب الأمريكى . وتتابعت التغييرات بعد ذلك بشدة ، حيث أحدثت ألمانيا واليابان فى الستينيات عودة اقتصادية مشهورة ، وفى ١٩٦٤ قاست الولايات المتحدة بدء أول ثلاثين عاماً فى العجز التجارى مع اليابان . وبعدها ، فى عام ١٩٧١ عانت الولايات المتحدة لأول مرة منذ عام ١٨٩٣ زيادة الواردات فى البضائع والخدمات ، بقدر ٢ بليون دولار ، وهو عجز ارتفع بعد ذلك باستمرار ليصل فى ١٩٩٤ إلى ١٣٠ بليون دولار (نصفه لصالح اليابان) .

لقد اضطر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون أن يعلن عام ١٩٧١ إلغاء نظام بريتون وودز ، وبالتالي توقفت الولايات المتحدة عن تبديل الدولار بالذهب وحدث تعويم للدولار وانخفضت قيمته ، وفي المقابل زادت قيمة الين والمارك الألماني . وبينما كان الدولار يساوي ٣٦٠ يناً في الستينات فإنه قد وصل إلى أقل من ٩٠ يناً عام ١٩٩٥ .

لقد كان نهوض اليابان وجيرانها في شرق آسيا يتواءم مع مصالح الولايات المتحدة ضد الشيطان (الشيوعية) ، لكن - في الوقت نفسه - كان نصيب المؤسسات الصناعية والبنكية الأمريكية يزداد تدهوراً .

ومع الوقت أصبحت التنافسية في العالم بين شركات ، وليس بين أنظمة قومية.

كان على صندوق النقد الدولي أن يتحول من هدفه بخصوص المحافظة على ثبات أسعار تحويلات العملة إلى مهمة أخرى هي الإقراض . بدأ هذا التحول بعد عام ١٩٧١ ، وباعتبار الصندوق تحت سيطرة البلدان الغنية المتقدمة . فقد كانت هذه البلدان تعتبر عقيدتها (الفردية) هي هديتها للعالم الفقير ، وبدأت مآسي صندوق النقد الدولي تتوالى في البلدان المستدينة . ومن الأمثلة على هذه المآسي ما حدث في زامبيا عندما إنصاع فريدريك تشيبولا Frederik Chibule (الرئيس المنتخب في أول انتخابات ديمقراطية في البلاد) إلى نصائح الصندوق بخصوص الإصلاحات ، لقد أدى الانصياع إلى هذه النصائح إلى إغلاق ثلاثة أرباع مصانع النسيج الوطنية ، واستجلاب ملابس مستعملة من البلدان الغربية . كما أدت إصلاحات الصندوق كذلك إلى تضخم يتعدى ٢٠٠ ٪ ، وإلى انسحاب شركات متعددة الجنسية من العمل في البلاد ، وقد نتج عن ذلك فقد خمسين ألف وظيفة في خلال عامين من الإصلاحات .

لقد وقع صندوق النقد الدولي في أخطاء عديدة ، فقد ارتدى «نظارة العمى الأيديولوجي» بشأن دور الحكومات والأسواق ، وتبنى رؤى اقتصادية كلية لحل مشكلات هي في الأصل ذات طبيعة بنيوية structural تختص بالحكومة وقطاع الأعمال وليست ذات طبيعة اقتصادية . إضافة إلى ذلك اتخذ الصندوق في وصفاته الإصلاحية موقف الرفض من الأخذ في الاعتبار لنموذج التنمية في شرق آسيا .

البنك الدولي :

يعتبر الهدف الرئيسي للبنك هو مساعدة البلدان النامية في رفع مستوى معيشتها مقاساً بمتوسط الدخل القومي بالنسبة للفرد ، وبرغم أنه طبقاً لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أي ترتيبات سياسية ، إلا أنه قد حدث في الثمانينيات أن صاغ البنك توجهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط

البنية Structural adjustment Loans تهدف إلى زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة فى الاقتصاد العالمى ، وتقضى هذه التوجهات بتشجيع وتسريع التغييرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة ، وتقليص الدعم ، والخصخصة ، وتقليل دور الحكومات . لقد عكست سياسات البنك انحيازه إلى الأيديولوچية الفردية الأنجلوأمريكية ، ووقعت هذه السياسات فى نفس خطأ صندوق النقد الدولى بخصوص «أحادية الرؤية» ، وعدم الأخذ فى الاعتبار لتجارب شرق آسيا والمعجزة اليابانية حيث تميزت هذه التجارب بوجود دور فعَّال للحكومة .

إن تقييم سياسات البنك الدولى لابد وأن يأخذ فى الاعتبار مفهوم «التنمية» development حيث ينبغى أن ينتج عن التنمية مساواة أكثر فى المشاركة فى السلطة، والثروة ، وفى المستويات العليا من التعليم ، وفى فرص أكبر من أجل الإنجاز. وبالأخذ فى الاعتبار لمفهوم التنمية عند تقييم اتباع البرازيل لسياسات البنك ، فإننا نجد أن البرازيل كانت من أكثر المستفيدين من البنك حيث تم إقراضها بمبالغ وصلت إلى أكثر من ١٠٠ بليون دولار ، وعلى مدى عشرين عاماً بلغ النمو السنوى فى إجمالى الناتج القومى البرازيلى مستوى عال (٧-٨ ٪) ؛ ولكننا نجد أيضاً أن لدى البرازيل أكثر التطرفات على مستوى العالم فى عدم المساواة فى توزيع الدخل ؛ حيث يعيش ٤٠ ٪ من السكان فى مجاعة ، هذا بالإضافة إلى تردى أوضاع البيئة فى البرازيل .

حقائق عالمية جديدة بخصوص التنمية :

إن البنك الدولى فى حاجة إلى التحول إلى نموذج استرشادى مختلف عما هو قائم فيه . تدفع إلى ذلك الحقائق الجديدة التالية بخصوص التنمية العالمية :

١ - أن بلداناً عديدة ليست بلداناً على الإطلاق ، فهى بقايا عهد الاستعمار ، وقد جاءت إلى التاريخ بالصدفة ، وبخصوص التعامل مع هذه البلدان فإن ما كان مقبولاً منذ زمن من تعاملات (تدفع إليه الرغبة فى تحجيم الشيوعية) لم يعد مقبولاً أو مبرراً الآن .

٢ - أن التنمية تتطلب إعادة توزيع السلطة ممن يملكونها إلى من لا يملكونها . هذه العملية هى اقتصادية - فقط - من الناحية السطحية ، لكنها فى الحقيقة عملية كلية تتضمن أيضاً تعاملات وتغييرات سياسية واجتماعية ونفسية .

٣ - واستكمالاً للنقطة السابقة فإن التنمية تتطلب تغييراً جذرياً ، وهنا تثار أسئلة حرجة وربما متناقضة : من يغير من ؟ بأى سرعة ومن أجل أى غرض يكون التغيير ؟ مصالح من هى التى يجرى خدمتها ؟

٤ - كل المساعدات الأجنبية من شأنها التدخل فى السياسات الداخلية ، وهى بالتالى سياسية مهما يذكر ميثاق البنك الدولى غير ذلك .

من هذه النقاط يتضح أنه ينبغى تصنيف البلدان وأشباه البلدان طبقاً للاستعداد السياسى للتنمية ، ثم التأكد بعد ذلك من أن الضخ الاقتصادى يأتى بشكل يُسرِّع من هذه التنمية .

دول شرق آسيا .. ماذا فعلت ؟ وما أهم معالم هذا النموذج :

بعد الحرب العالمية الثانية حضر إلى اليابان وفد من الاقتصاديين الأمريكان كمستشارين (ضمن فريق الجنرال ماك آرثر) من أجل المساعدة على إحياء اليابان . نصح الخبراء الأمريكان المسئولين اليابانيين بأن تقوم اليابان بالتركيز على الصناعات كثيفة العمالة ، وذلك للأخذ فى الاعتبار لميزات انخفاض تكلفة العمالة ، ولحل مشكلة قوة العمل فى اليابان . إلا أن اليابان فعلت العكس ، وكانت المعجزة اليابانية خارج كل التوقعات .

وبخصوص تجربة اليابان يقول ميوهى شينوهارا Myohei Shinohara مهندس تنمية اليابان بعد الحرب أن وزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان طبقت معيارين محددين ، عند اختيار قطاع صناعى معين ؛ من أجل أن يتم تشجيعه وحمايته .

هذين المعيارين هما :

أ - مرونة الدخل Income elasticity .

ب - التقدم الفنى المقارن Comparative technical progress .

وأما من الناحية التنفيذية .. فإن التنمية فى شرق آسيا قد تميزت بالتالى :

١ - اتفاق وإجماع أعضاء المجتمع بخصوص «ماذا تعنى التنمية ؟» ، و «كيف يمكن تحقيقها» ؟

٢ - حماية الأسواق المحلية .

٣ - قيام الحكومة بعملية تخصيص الموارد على قطاعات بعينها ؛ من أجل جعل هذه القطاعات قادرة على اكتساب نصيب فى السوق العالمى .

٤ - توجيه إجبارى لاستيعاب المدخرات فى منح مخصصة للتنمية .

٥ - إدارة الاستثمار الأجنبى على أرض الوطن بواسطة بيروقراطيين مهرة ، يعملون من أجل خدمة «المصلحة القومية» ،كما هى معرَّفة بواسطة قيادات قوية ، وكما هى محمية بواسطة إجماع قومى .

٦ - التدخل الحكومى المكثف فى استراتيجية التنمية ووجود علاقة لصيقة بين الحكومة والبيزنس القومى .

٧ - احترام «أقل من الكامل» للأسواق الحرة والتجارة الحرة .

هذا ، ويمكن اعتبار الإجماع القومى فى التنمية الآسيوية يتميز بتوسيع وانتشار المشاركة فى المكاسب والآلام ، كما يتميز بالحفاظ على حكومة محترمة وقوية تخطط لمستقبل البلد ولتعليم درجة أولى «للجميع» .

الاتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة GATT :

من الجدير بالانتباه أن الجات تقوم على فكرة «سلفية» صدرت عن ديفيد ريكاردو عام ١٨١٧ . تقول هذه الفكرة أن «التجارة تكون بين شركات ، وأن الجميع سيستفيد إذا كان السوق حراً مفتوحاً مع تدخل حكومى محدود» . المهم هنا أن ريكاردو كان يفكر لمصلحة إنجلترا ، والتى كانت فى هذا الوقت تشتهر وتتميز بمنسوجاتها ، والتى كانت تكنولوچياتها هى التكنولوچيا الراقية لهذا الزمن .

شروط تجديد الدور الأمريكى :

رغم ما تعانيه الولايات المتحدة من تآكل فى الموارد البشرية والمادية (لأسباب مثل : المدارس الرديئة - الصناعات غير التنافسية - تركيز رؤوس الأموال فى العمل على أغراض قصيرة المدى - سياسات حكومية موجهة للمستهلك - علاقات قصيرة الرؤية بين البيزنس والحكومة ... إلخ) ، إلا أن أهمية أمريكا للعالم لم تنقص . غير أن الاحتفاظ بالدور الأمريكى له متطلبات ، من أهمها ما يلى :

* الإنتباه إلى أن النموذج الأمريكى «الفردية» لم يعد مناسباً .
* تنمية علاقات قوية مع مراكز القوة الآسيوية (فى اليابان والصين) .
* إحياء القدرة الأمريكية على المنافسة فى الاقتصاد العالمى فى قطاعات التكنولوچيا الراقية .
* وجود حس يختص بغرض أخلاقى moral .

نحو منظمة للاقتصاد العالمى World Economic Organization

تنبع الحاجة إلى منظمة للاقتصاد العالمى من التداخل والإرتباط بين كلٍّ من التجارة ، والاستثمار ، والعملات وأسعارها ، مما يدفع إلى أهمية وجود إدارة تنسق بين هذه الأمور على مستوى عالمى . إن هذه المنظمة WEO يمكن أن تتميز بالتعامل مع المشكلات فى إطار تكاملى وليس إطار تجزيئى ، فعلى سبيل المثال يكون التعامل مع سياسات الهجرة بالتنسيق مع قدوم استثمارات ، وكذلك مع تقديم حوافز لزيادة التعاون فى التوصل إلى وظائف جديدة ، وفى تنمية المهارات .... إلخ .

إن مهام منظمة الاقتصاد العالمى WEO بالنسبة للتنمية يمكن أن تتضمن ما يلى:

* التعامل مع التنمية كعملية سياسية ، حيث هى فعلاً كذلك ، واستخدام كل الآليات التغييرية الممكنة لدفع التنمية .
* تنظيم وتوجيه شركات متعددة الجنسية خصيصاً من أجل أغراض تنموية .

* إصلاح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بحيث يخرجان من التوجه الغربى ويستخدمان خبرة آسيا ، وذلك من أجل السماح بمدى أوسع من السياسات التنموية المناسبة للحكومات .

* تصميم برامج خاصة لتشجيع متعددات الجنسية على امتداد نشاطها فى البلدان النامية .

* عمل تخطيط بيئى كوكبى يغطى أموراً مثل «الحلول التكنولوچية للمشكلات البيئية» .

* تصميم برامج عالية الكفاءة لمساعدة البلدان الفقيرة .

* إدارة فاعليات التجارة العالمية ، مع الأخذ فى الاعتبار لمشكلات واحتياجات خاصة ببلدان أو أعضاء منفردين .

* دفع كل من التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مواجهة أسئلة ، مثل :

  - من يحصل على فوائد الاستثمار الأجنبى ؟
  - وأين تتدفق هذه الاستثمارات الأجنبية ؟
  - وما الآثار المترتبة على ذلك ؟

ومن المتوقع أن تقود هذه المنظمة WEO حركة العالم نحو فهم مشترك لقضايا التجارة والاستثمار ونحو اتفاق أحسن وأكثر عدلاً .

الفصل الثالث
القيادة الكوكبية

من يمكنه أن يقود العالم ؟

إذا كان لأى بلد أن تقود العالم إلى القرن الـ ٢١ ، فإنها الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك حيث تنشغل الصين بحدودها ، وحيث اليابان فى حرج من تحول قوتها الاقتصادية إلى تأثير سياسى يسيء للبيزنس اليابانى ، ويدفع الجيران إلى الخوف . وحيث لا تزال ذكريات القسوة الألمانية تعرقل تحقيق دور أكبر لألمانيا . إن القيادة يمكن أن تكون للولايات المتحدة من خلال حكومتها ، ومن خلال مؤسساتها متعددة الجنسية ، غير أنها لا تستطيع ذلك إلا من خلال مشاركة أوروبا واليابان والصين والبلدان الآسيوية الأخرى سريعة النمو . وهنا يجدر الانتباه إلى أن الإمكانية الأمريكية للقيادة تتآكل ، وبالتالى فلا وقت للانتظار ، وفى الوقت نفسه فإنه يبدو أن الولايات المتحدة لا تستطيع الهرب من مسؤلياتها فى تنظيم القيادة الجماعية التى يحتاجها العالم. إن الأمر يتطلب إعادة التنافسية الأمريكية ؛ خاصة فى الصناعات المستقبلية ، وهى تلك التى تقوم على تكنولوچيات راقية ، وتؤدى إلى قيمة مضافة عالية ، وتحقق دخلاً كبيراً وأجوراً مرتفعة . لا مفر من ذلك خاصة وقد أصبحت الولايات المتحدة فى نهاية ١٩٩٤ أكبر مستدين فى العالم (ديون خارجية تقدر بـ ٧٥٠ بليون دولار) ، وهذا هو السبب فى تدهور قيمة الدولار .

محددات استنهاض أمريكا

يتطلب استنهاض الولايات المتحدة أمرين أساسيين :

١ – التحول عن الأيديولوجية الفردية individualism إلى الكوميونيتاريانية Communitarianism(*) .

٢ – تعظيم مصادر التنافسية القومية(**) بشرياً ومادياً .

إن الأمرين المشار إليهما مرتبطان ببعضهما البعض ، ويقومان على مواجهة التحدى اليابانى وأيضاً التحدى الأوروبى (خاصة الألمانى) ، انظر جدول – ١ . لذا فمن الواجب تعرف أساسيات الاقتصاد القومى فى اليابان ، وبقية البلدان الآسيوية المتحدية Challengers(***) .

(*) يقصد المؤلف بالـ Communitarianism التوجه المجتمعى السائد فى أنظمة شرق آسيا وعلى وجه الخصوص فى اليابان ، وسنعبر عن هذا التوجه أو الأيديولوچى فيما يتبع بتعبير «الكوميونيتاريانية» .

(**) المقصود بالتنافسية القومية قدرة الأمة على اكتساب مستوى معيشى متصاعد لشعبها ، من خلال إنتاج البضائع والخدمات التى تجتاز اختبارات الأسواق الدولية .

(***) رغم اختلاف الوضع الآن بالنسبة إلى الوزن الاقتصادى لبلدان شرق آسيا ، إلا أننا نفضل الحفاظ على تكاملية الإطار الذي عرض من خلال المؤلف أطروحته ، ونحتفظ بالتعقيب فى الفصل الأخير من الكراسة .

جدول رقم (١)

نصيب ثمانى دول فى الصادرات (بالنسبة المئوية).

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧
الولايات المتحدة	١٨,٦	١٧,٠	١٣,٧
اليابــــــان	١١,٧	١٤,٩	١٨,١
ألمانـــــــيا	١٩,٩	١٩,٩	٢١,٥
فرنســــــا	٧,٢	٧,٩	٨,٤
إنجلــــــترا	١٠,٦	٩,٧	٨,١
إيطالــــــيا	٧,٢	٧,٩	٨,٤
كـــــــندا	٦,٢	٤,٠	٤,٩
السويـــــــد	٣,٤	٢,٩	٣,٠

إن هذه الأساسيات تتضمن ما يلى :

١ - إدخاراً شخصياً محلياً عالياً .

٢ - استثمار فى الصناعات التصديرية .

٣ - اهتماماً بالتعليم والتدريب المنتج لمهارات إدارية حديثة وطموحات متطورة ، واجتياز العمل الصعب اللازم لإحداث اختراق من خلال أداء هذه الإمكانيات (الناتجة عن التعليم والتدريب) .

٤ - خطة للتحرك فى أعلى سلم التكنولوچيا ، من خلال توزيع الاستثمار وخطط لاستيعاب أنصبة فى السوق فى قطاعات ، تتوجه للمستقبل ، وتضمن أرباحاً وفرصاً عالية .

٥ - التآزر والتضافر بين إدارات المؤسسات وأسواق المال (أسواق التمويل) ، مع التركيز على «الصحة» طويلة المدى للشركات .

٦ - سياسة تجارية تخدم الأولويات الاستراتيجية الوطنية ، وتسمح بالتنافسية لقطاعات محددة دون حماية غير التنافسى .

٧ - سياسة حكومية للتنمية التكنولوچية ، تحقق كل ما ذكر من قبل ، وتشجع التعاون والتنسيق بين المؤسسات الصناعية ؛ من أجل تنمية تكنولوچيات جديدة ومنتجات ناجحة تجارياً .

٨ – إتباع سياسات للموارد البشرية تهدف إلى ربط كل العاملين بالشركة ونجاحها ، وذلك من خلال :

- توظيف طويل المدى .
- مشاركة فى صنع القرار .
- فروق ضئيلة – نسبياً – بين رواتب القمة والقاع .
- رغبة عامة فى اقتسام الآلام والمكاسب .

إن النموذج الآسيوى يقوم على خصائص مهمة ، يمكن تبينها كالتالى :

* توجه الاستراتيچية الاقتصادية ناحية المنتجين ، أكثر من التوجه ناحية المستهلكين .
* أن مهمة الحكومة أن تصمم استراتيچية اقتصادية تنافسية ، وعليها يقع دور مهم بالنسبة للتكنولوچيات والصناعات التى لها أهمية حرجة بالنسبة لمستقبل الأمة .
* أن مهمة البيزنس هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة وذلك من أجل صالح المجتمع ككل .
* أن العلاقة بين المديرين والمدارين العاملين managers and managed يجب أن تكون توافقية أو تناغمية ؛ لأن لكليهما نفس المصلحة فى إنعاش الشركة . وأما أصحاب الأسهم فعائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع) .
* أن أعضاء أى مجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات ، وعلى المجتمع – وليس الأفراد – تحديد هذه الحقوق والواجبات طبقًا لاستيراتيچية الأمة .

وربما تجدر الإشارة فى إطار الحديث عن النموذج الأسيوى إلى أن اختلافاً رئيسياً بين هذا النموذج الكوميونيتاريانى (أو الآسيوى) ، والنموذج الخاص بأوروبا الشرقية ، هو أن النموذج الآسيوى كان دائماً متوجهاً إلى خارج الحدود ، مركزاً قبل كل شىء على التنافسية الكوكبية فى الاقتصاد العالمى ، وكانت علاقات العمل والسياسات الاجتماعية ، وكل شىء آخر مثبتاً على هذا القصد . وربما تتضح الأهمية والأبعاد الأخلاقية للنموذج الآسيوى أكثر وأكثر ، عند التمعن فى العبارة التالية ، والتى وردت فى كتاب بول كينيدى Paul Kennedy فى كتابة «الاعداد للقرن الـ ٢١» . تقول العبارة : «... إن دولية التصنيع والتمويل تأكل قدرة الشعوب على ضبط شئونها ... إن المنطق الحقيقى الخاص بعالم دون حدود هو أن لا أحد يكون منضبطاً فيما عدا – ربما – مديرى متعددات الجنسية والذين تقع عليهم

مسؤليات تجاه حاملى الأسهم والسندات ، هؤلاء الذين يمكن القول بأنهم أصبحوا السادة الجدد ، وهم يستثمرون فى أى شيء يمكن الشركة من كسب أعلى عائد . وهكذا تكتشف شعوب الأرض أن حياتهم تتأثر أكثر من أى وقت مضى بقوى هى غير مسؤلة irresponsible وذلك بالمعنى الكامل للكلمة» .

المجتمع فى إطار العولمة .. ما هو ؟ .. وما احتياجاته ؟

يمكن اعتبار أن مفهوم وحدود المجتمع أمر يعتمد على الموضوع «المعنى» بالاعتبار . فمثلاً بخصوص الأوزون أو ارتفاع حرارة الكرة الأرضية أو قيم تغيير العملات أو سياسات التجارة ، فإن العالم يكون هو المجتمع المعنى . وأما عندما نأتى إلى الأمور الخاصة بالوظائف والصحة والسكن والدخل والإغراق بالسموم ... إلخ فإن المجتمع المعنى يصبح أكثر محلية . وعموماً يمكن القول أنه فى إطار العولمة فإن المجتمع المعنى relevant society بالنسبة لعدد متزايد من الاحتياجات يصير هو العالم، وعليه فإن المستقبل يتطلب – بالتأكيد – طرقاً جديدة ومتطورة للتأكد أن «البيزنس» (خاصة متعددات الجنسية) يعمل بشكل مسئول ؛ أى يقوم بخدمة احتياجات المجتمع .

كيف يقوم المجتمع بتحديد احتياجاته ؟

يمكن أن يتم ذلك من خلال أحد طريقين :

١ – الآليات الخاصة بالمحليات والحكومات والاتحاديات والإطار الإقليمى و «الحكومة العالمية» .

أو ٢ – أن يترك الأمر للتنافسية عبر الشركات ، من خلال سد احتياجات السوق .

وبخصوص قدرة المجتمع على ربط أنشطة البيزنس بالاحتياجات المجتمعية فإن هناك ٤ وسائل لذلك ، هى :

١ – تحديد مقاصد التنافسية فى المجتمع بما يسد احتياجاته .

٢ – نظم الرقابة .

٣ – التشاركية أو التعاون بين الحكومة والبيزنس .

٤ – أسلوب من شأنه امتلاك المجتمع (أو الدولة) لوسائل الإنتاج .

وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد استخدم الوسيلة رقم ٤ فقط ، فإن اليابان قد استخدمت «توليفة» من الوسائل الأربعة ، وذلك حيث التنافسية ليست غاية فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة للتوصل إلى احتياجات مجتمعية محددة قبلاً (مثل التنافسية التصديرية) .

العمال يجلسون في مجلس إدارة شركات أمريكية :

لقد حدثت تغيرات فى مصادر السلطة الإدارية فى شركات أمريكية عملاقة . تأتى هذه التغيرات نتيجة الإنجازات ، التى صاحبت الشركات الألمانية واليابانية التى بيّنت وجود نموذج مختلف تماماً بخصوص السلطة وتحديد الأهداف .

لقد اتجهت بالفعل شركات مثل NUMMI (والتى أشرنا إليها فى السابق) وفورد وكريسلر إلى إتاحة الفرصة لممثلى إتحاد العمال فى التواجد فى مجلس الإدارة، وفى الشركات الثلاث نجد أن حق الإدارة يأتى بازدياد تدريجى من المدارين (أو العاملين) . وفى المقابل لا يزال لأصحاب الأسهم أهمية ، لكن المسألة هى تغيير فى الأولويات ، وهو أمر يتعلق بالتنافسية واستمرار حياة المؤسسة .

إن مثل هذه التغيرات تمثل قدراً من التحول فى المجتمع الأمريكى من نموذج الفردية individualism إلى نموذج الكوميونيتاريانية Communitarianism . إن ذلك القدر من التحول يأتى من خلال إدراك أن التضاد أو التصادم بين المصادر المختلفة للسلطة يسبب قدراً من عدم اليقين ، أما التكامل بين مصادر السلطة – كما فى ألمانيا واليابان – فإنه يساعد على توجه المؤسسة بقدر أكبر إلى ما يحقق صحتها على المدى الطويل ، وهو الأمر الذى يعطى للمديرين ثقة أكبر بخصوص أهدافهم ومقاصدهم .

أهداف شركة ميتسوى :

وكمثال لأهداف تحقق صحة مؤسسية طويلة المدى ، يصف أحد مديرى شركة ميتسوى Mitsui (العملاق اليابانى والذى وصلت مبيعاته إلى ١٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٦) أهداف شركته كما يلى (مع الاهتمام بترتيب السرد) :

١ – المساهمة فى احتياجات المجتمع اليابانى وخدمة الطريق لتحقيق هيبة وعظمة أكثر لليابان .

٢ – تحقيق ربح للشركة بالقدر الذى يساعد فى تحقق رفاهية وسعادة للعاملين .

٣ – دفع وتقوية روح ميتسوى من أجل المستقبل . إن هذه الروح تأتى الرابعة مباشرة بعد السماء (أو الجنة) والأرض والإنسانية .

إن الفارق بين رسالة المؤسسة (أو الشركة) فى كل من اليابان والولايات المتحدة يمكن التعرف عليه بقدر شبه كمى من الجدول التالى (جدول –٢) .

جدول رقم (٢)

ترتيب أهداف الشركات الأمريكية واليابانية(*) .

الهدف	الولايات المتحدة	اليابان
عائد الاستثمار	٨,١	٤,١
زيادة السعر (للأسهم)	٣,٨	٠,١
النصيب فى السوق	٢,٤	٤,٨
تحسين الخصائص المالية للمنتج (بفتح التاء)	١,٥	٢,٣
عقلنة الإنتاج والتوزيع	١,٥	٢,٤
زيادة رأس المال الأساسى	١,٣	٢,٠
نسبة المنتجات الجديدة	٠,٧	٣,٥
تحسين الصورة الذهنية عن الشركة	٠,٢	٠,٧
تحسين ظروف العمل	٠,١	٠,٣

نحو مسئولية مؤسسية للشركات الكبرى :

يمكن الإشارة إلى أن المسئولية الأولى للشركات متعددة الجنسية تقع تجاه العاملين فيها وتجاه البلد الأم ، وأن المسئولية الثانية تكون تجاه المجتمعات الأخرى التى تؤثر فيها أنشطة الشركة ، وهنا من الضرورى الانتباه إلى أن مصالح المجتمعات الأخرى لا يمكن اعتبارها (أو تعريفها بـ) محصلة رغبات المستهلكين .

وإذا كان فى عديد من البلدان النامية لا يمكن تعريف حاجة المجتمع ، فإن منظمة الاقتصاد العالمى WEO يمكنها أن تقدم المساعدة فى هذا الصدد . حينئذ تكون هذه المنظمة مسئولة عن توجيه أعمال ومسئوليات متعددات الجنسية داخل البلدان النامية (فى مجالات مثل التعليم – نقل التكنولوچيا – الاتصال – تصنيع الغذاء – الخدمات الصحية ... إلخ) .

خلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن الأفكار المطروحة هنا لا تقصد إلى تحطيم الشركات متعددة الجنسية ، ولكن مساعدتها فى إيجاد السياق الذى تعمل من خلاله بثقة وفاعلية فى قيادة العالم .

(*) استخدم فى هذا الإحصاء بيانات من عدد ٢٩١ شركة يابانية ، و ٢٢٧ شركة أمريكية . تم تقييم المعايير الخاصة بالترتيب على أساس أن «١» يعنى أقل أهمية ، و «١٠» تعنى ذا أهمية قصوي .

الفصل الرابع
الأسس الخاصة بإجماع كوكبى

من يمكنه أن يقود العالم ؟

فى إطار الحاجة التى أبرزها بول كينيدى إلى إعادة تعليم الجنس البشرى (فى كتابه عن الإعداد للقرن الـ ٢١) ، وفى أثناء رحلة التوجه إلى ابتكار مؤسسات عالمية جديدة (بخصوص التعاون والتخطيط من أجل العدل والسلام) يستحق الأمر قدر من تحليل أنظمة القيمة الاقتصادية التى استخدمها العالم فى القرن العشرين ، وبالتحديد الرأسمالية - الاشتراكية - الشيوعية . غير أنه يجدر بنا قبل ذلك تعرف (وفحص) المقصود بأيديولوچيا ، وكذلك المهام العالمية للأيديولوچيا .

الأيديولوچيا

يمكن تعريف الأيديولوچيات بأنها منظومات من الافتراضات عن القيم التى تستعملها المجتمعات لتشكيل أنشطتها . أو بمعنى آخر تكون الأيديولوچيا عملاً إطارياً فكرياً يعرِّف المجتمع من خلال القيم ، ومن خلاله أيضاً يعطى المجتمع لهذه القيم حيوية مؤسسية .

ومن خلال تعريف الأيديولوچيا ، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات المهمة التالية :

* الأيديولوچيات تمثل جسوراً أو كبارى لحمل قيم مقبولة عالمياً (مثل استمرار الحياة - العدل - احترام الذات - الإيجابية - الاقتصاد ، بمعنى أن تكون الفوائد أكثر من التكلفة ... إلخ) .
* دون أيديولوچيا لا يوجد مجتمع .
* الأيديولوچيا ينبغى أن تلائم العالم الحقيقى real world ، وبالتالى كما يتغير العالم تتغير أيضاً الأيديولوچيا ، فهى ليست ولا ينبغى أن تكون «دوجما» .

مكونات الأيديولوچيا :

يمكن تقسيم الأيديولوچيا إلى مكونات خمسة :

١ - العلاقة بين الإنسان والمجتمع (الفرد - المجموعة - وسائل احترام الذات ... إلخ) .

٢ - الضمانات والمظاهر المؤسسية الخاصة بعلاقة الإنسان مع المجتمع (مثلاً حقوق الملكية) .

٣ - الوسائل المناسبة لضبط إنتاج السلع والخدمات .

٤ - دور الحكومة .

٥ – الإحساس العام بخصوص الحقيقة فيما يتعلق بالقضايا العامة (مثل دور العلم وأهمية التعليم ووظائفه ... إلخ) .

التحول في الأيديولوچيا :

تماماً كما يحدث التحول فى النموذج الاسترشادى (والذى سبق الإشارة إليه) يحدث أيضاً تحول فى الأيديولوچيا . وإذا كان التحول فى النموذج هو بوجه عام أمر شاق فإنه بالنسبة للأيديولوچيا ربما أكثر صعوبة وأكثر مشقة . فالتحول فى الأيديولوچيا يسبقه ابتعاد عن الشرعية القائمة ، أو يسبقه ما يظهر كأنه «شيزوفرانيا» أيديولوچية ، وسرعان ما تظهر فجوة بين الولاء للقديم وظهور الجديد . إن المؤسسات التى تغادر الأيديولوچيات السائدة سعياً لمواءمة العالم الحقيقى ؛ من أجل الحصول على فرص أكثر وقدرة أبر على مواجهة التحديات تفتقد إلى الشرعية ، وتظل بالنسبة للمجتمع فى حالة جنوح (لا ذنب لها فيه) إلى أن تعود إلى الأيديولوچيا السائدة ، أو حتى تتغير هذه الأيديولوچيا بحيث تدعم التصرفات الجديدة .

الرأسمالية :

تعرف الرأسمالية بأنها نسق يرعى ويؤيد وجود رأسماليين . كما يعرف الرأسمالى بأنه فرد قام بتجميع رأسمال لديه ، أو أن لديه رأسمالاً متاحاً للتوظيف فى مشروعات وأعمال تجارية . هذا يعنى أن الرأسمالية نسق يعلى من شأن حقوق الملكية الفردية والتملك الخاص ، ويترك فيه توزيع الثروة للتنافس عبر الأفراد المهتمين بمصالحهم فى هذا الشأن .

لقد استمدت الرأسمالية شرعيتها من فكر الاقتصادى الاسكتلندى ، آدم سميث (١٧٢٣–١٧٩٠) والذى يرى أن التنافسية بين الملاك فى سوق مفتوح ، تؤدى إلى المجتمع السليم ، كما استمدت شرعيتها أيضاً من فكرة الفيلسوف الانجليزى چون لوك (١٦٣٢–١٧٠٤) بأن الحكومة شر لابد منه ، إنها الأفكار التى اعتبرها كلا الرجلين تتفق مع النظام الطبيعى natural order (هنا ينبغى إدراك أن ما هو طبيعى عند بروتستانت إنجلترا ربما لا يكون كذلك عند كاثوليك إيطاليا أو مسلمى العراق أو كنفوشيسى الصين أو شينتونيى اليابان) .

وهكذا يرتبط الفكر الرأسمالى بأيديولوچية فردية . لقد أتت الأفكار الفردية إلى أمريكا فى القرن الـ ١٨ ، بعد أن تم وضعها فى انجلترا ، وفى أمريكا وجدت هذه الأفكار أرضاً برية خصبة قليلة السكان ، حيث اعتبرت الفردية النموذج الخاص بالحلم الأمريكى . ورغم النزعة الفردية الكامنة فى المجتمع الأمريكى ؛ إلا أن هذا المجتمع قد شد الآن إلى الكوميونيتاريانية (من خلال التعامل التنافسى مع اليابان ، ومن خلال متطلبات التكامل البيئى) . وهذا لا ينسينا أن الولايات المتحدة كانت فى الأصل لمبدأ كوميونيتاريانيا ، ولا ينسينا العكس وهو أن الفردية (كما يقول صموييل هينتينجتون) موجودة فى القلب جداً من الهوية الأمريكية ؛ بحيث أن الأمريكيين

لا يمكن أن ينفضوا عن الفردية ، دون أن يصبحوا غير أمريكيين . هنا ينبغى تجنب التوصل إلى افتراض خاطىء ، وهو أنه طالما الرأسمالية مرتبطة بأيديولوچية فردية وأن الاشتراكية مرتبطة بأيديولوچية مجتمعية (أو كوميونيتاريانية) ، وطالما أن الرأسمالية هزمت الاشتراكية ، فتكون الفردية قد عزمت المجتمعية . الحقيقة هى أن الأيديولوچيات الثلاث أصبحت بدون معنى meaningless حيث أنها قد استبدلت بمخلوطات متباينة من الثلاث أيديولوچيات . هذه المخاليط mixtures تختلف جذرياً عبر المجتمعات القومية والإقليمية ، ولكن كلها تشترك فى أيديولوچيا . مجتمعية communitarian ideology تتعارض مع الأيديولوچية الفردية individualistic ideology .

من المهم هنا أن لا يغيب عن الأذهان المثال الهام الخاص بأوروبا الشرقية . لقد هزت الجلاسنوست والبيرسترويكا هذه البلدان ؛ مما جعل قياداتها تنحى جانباً المناهج القديمة ، وتتجه إلى استقدام أنقى أشكال الرأسمالية (التجارة الحرة - السوق الحرة - المؤسسات الحرة - الكيانات الخاصة - الحكومة المحدودة ... وأشياء أخرى) ، ولم يمر وقت طويل قبل أن تدرك هذه القيادات أن تقاليدهم السياسية وسياساتهم ، وكذلك الأهداف الاستراتيچية العالمية تتطلب خطوات هى بطبيعتها مجتمعية (وليست فردية) ، وهى :

* احتياج العمال إلى أسهم فى المشروع الذى يعملون فيه .
* وجوب تحجيم حقوق الملكية لأسباب بيئية ، وللتأكد من توزيع متعادل للدخل.
* واجب الحكومة فى أن تخطط وتفكر بشأن الاحتياجات طويلة المدى للمجتمع community .

ربما يمكن القول إذاً أن الخيارات لدى كل الأمم هى خيارات فى إطار مجتمعى (كوميونيتاريانى) ، حيث نجد على أرض الواقع قوى عولمية (أو كوكبية) global forces (مثل التنافسية التجارية وحماية البيئة) تدفع المنظومات الوطنية تجاه تقارب أيديولوچى ، مما يجعل التباينات - حتى بين الأشكال المختلفة للكوميونياريانية - تتقلص .

الاشتراكية :

ظهرت الاشتراكية فى الثلاثينيات من القرن الـ ١٩ فى إطار المواجهة والاعتراض على ما أحدثته الرأسمالية من عدم عدالة . ولقد عرف جوزيف شومبيتر الاشتراكية بأنها «شكل مؤسسى يتم فيه التحكم فى وسائل الإنتاج ، وفى الإنتاج نفسه بواسطة سلطة مركزية» ، كما وردت فى قاموس اكسفورد باعتبارها «نظرية سياسية لتنظيم المجتمع تهدف إلى (وتدافع عن) الملكية والتحكم فى وسائل الإنتاج

والأرض ... إلخ لتكون بواسطة المجتمع ككل . ولتكون الإدارة والتوزيع من أجل مصالح الجميع» .

الشيوعية :

ربما يكون المصطلح communism قد استعمل لأول مرة فى فرنسا عام ١٨٤٠ ، ثم استخدمه كارل ماركس عام ١٨٤٨ فى مطبوعة «المانيفستو الشيوعى» .

تشير الموسوعة البريطانية إلى الشيوعية باعتبارها نظاماً للمجتمع ، تكون فيه الملكيات properties مملوكة بواسطة المجتمع ؛ حيث تقسم الثروة بواسطة المواطنين طبقاً لاحتياجاتهم . وعند ظهور الاتحاد السوفيتى فى منتصف القرن العشرين أصاب الخلل استعمال كلمة شيوعية ؛ حيث صار المصطلح يعنى أى نظام تقوم عليه مؤسسات سياسية تصف نفسها بالشيوعية .

فى نهاية هذا العرض للأيديولوچيات الثلاث الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية يمكن القول أنها كانت مخلوقات القرن الـ ١٩ ، وأنها قد اكتسبت معانيها من تفاعلاتها مع بعضها البعض ، وأنه بنهاية القرن العشرين تداخلت هذه الأيديولوچيات وحدث لها قدر من الإذابة . لقد قامت الأنظمة الرأسمالية باستيعاب واستلهام معظم أهداف الاشتراكية (وربما وسائلها أيضاً) ، كما أدركت الأنظمة الاشتراكية أن وصولها إلى أهدافها السامية ، أمر يتطلب عديداً من الوسائل الرأسمالية . لقد كان چوزيف شومبيتر إذاً محقاً جزئياً عندما توقع أن الرأسمالية ستحطم نفسها ، لقد أعطى لذلك ثلاثة أسباب :

١ - أن البيروقراطية فى المؤسسات الكبرى ستقلل من الابتكار ، والذى هو أساس لنجاح الرأسمالى .

٢ - ضعف الفردية نتيجة لتغلغل وانتشار الملكية .

٣ - أن الرأسمالية تشجع الطموح النقدى وإنتاج مثقفين لديهم «شغف كبير بالحركية الاجتماعية» .

وهكذا كانت أسباب ومظاهر التحرك من الرأسمالية والاشتراكية إلى المجتمعية أو «الكوميونيتاريانية» .

كوميونيتاريانية الأنظمة الآسيوية

لابد من الاعتراف بأن التنمية فى الأنظمة الاقتصادية الآسيوية ليس لديها ما تفعله مع الـ isms الغربية (الكابيتاليزم - السوشياليزم - الكوميونيزم) ، وهى أنظمة تواصل - مجتمعية (كوميونيتاريانية) تشترك فى خاصية وجود هذا التواصل وتختلف بخصوص أشكاله . فمثلاً فى الصين وتايون يكون هدف البيزنس إثراء العائلة Familism ، بينما فى اليابان يكون خدمة الهيبة الأعظم للوطن ورفاهية

أعضاء المؤسسة . وبوجه عام يمكن اعتبار المحرك (أو المحفز) الرئيسى فى أنظمة آسيا انتعاش المجتمع ، وليس سيادة الفرد.

الخصائص الكوميونيتاريانية للأنظمة الآسيوية :

يمكن ذكر الخصائص الرئيسية فى هذا الخصوص بإيجاز كما يلى :

١ – علاقات تعاونية (بين البيزنس والحكومة – المديرين والمدارين ... إلخ) تنتج مستوى عاليًا من «الإجماع» consensus كخلفية للأهداف القومية .

٢ – قيام الاتفاق والإجماع على أساس عدالة المشاركة فى كل من «الكسب الاقتصادى» .. و .. الألم الاقتصادى (ملحوظة : لدى بلدان شرق آسيا أحسن درجة تساوى فى توزيع الدخل على مستوى العالم) .

٣ – إعطاء التنافسية القومية أولوية على مستوى الأهداف القومية مما يساعد الأمة فى الحصول على نصيب من السوق العالمية بالنسبة لعائدات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية ، وفى هذا الإطار لا يكون هناك تمييز ظاهر ، أو مؤثر بين القطاعين العام والخاص .

الكوميونيتاريانية من منظور الفكر الدينى :

مهما كانت هناك جذور فردية أو رأسمالية فى العقيدة الدينية ، فإن هذه الجذور قد تشتت الآن وتبخرت .

من الأمثلة على ذلك قول البابا بول السادس (١٩٦٧) : «لا تعطى الملكية الخاصة لأى فرد حقًا مطلقًا أو غير مشروط . لا أحد يحق له الاحتفاظ (من أجل استخدامه الخاص) بما ليس هو فى حاجة إليه بينما يكون هناك آخرون محرومون من الضروريات» .

ومن الأمثلة أيضاً قول البابا جون بول الثانى (١٩٩٣) فيما قد يعتبر أكبر هجوم من الكنيسة على الفردية : «ليس من المقبول القول أن هزيمة ما يطلق عليه اشتراكية يترك الرأسمالية كنموذج وحيد للتنظيم الاقتصادى» .

الفصل الخامس

أيديولوجية العالم: تباينات فى إطار كوميونيتارياني

بالطبع لن تكون هناك أيديولوچية واحدة للعالم ، لكن ستكون هناك ضغوط متباينة تدفع إلى «تجانس أيديولوچى» . ومن وجهة نظر إزرا فوجل (١٩٨٧) أن من أهم هذه الضغوط التصاعد التنافسى لشرق آسيا(*) ، حيث يرى أن استمرار هذا التصاعد سيؤدى إلى نظام دولى أكثر كوميونيتاريانية more communitarian يتزايد فيه تكامل شركات البيزنس حول العالم ؛ مما يؤدى إلى إدارة أكثر عالمية للتنافسية . هذا ومن الثابت كما جرت الإشارة من قبل أن الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت تغييراً فى القواعد والعلاقات الخاصة بالبيزنس والحكومة فى الولايات المتحدة وذلك نتيجة أمرين مهمين : هما الحاجة إلى مواجهة التنافسية اليابانية ، والحاجة إلى التكامل البيئى . إن هذا التغيير يشكل خروجاً عن الأيديولوچية الفردية . إن المؤسسات والمجتمعات التى تمارس (أو تتجه إلى) الخروج عن الأيديولوچية الفردية تصبح عملياً فى مرحلة تحول بالنسبة للنموذج الاسترشادى ؛ فهى تخرج من باراديم قديم إلى باراديم مختلف .

وبينما تسير الأمور على هذا النحو يصبح من المفيد التعرف على (أو محاولة تحديد) عناصر الأيديولوچية الكوميونيتاريانية .

إن هذه الأيديولوچية تتكون من ستة عناصر :

١ – التواصلية المجتمعية أو الكوميونيتاريانية communitarianism (وتتصف بالمساواة أو التعادلية فى النتيجة ، وفى التسلسل الهرمى hierarchy) .

٢ – الإجماع العام (سواء بالإجبار أو بالطاعة) .

٣ – حقوق وواجبات العضوية .

٤ – الحاجات المجتمعية .

٥ – حكومة تخطيطية نشطة .

٦ – الكلية (التناول الكلى) holism .

وقبل تناول هذه العناصر ببعض التفصيل تجدر الإشارة إلى أن المجتمع

(*) بعد عشر سنوات من وجهة النظر هذه وقعت الأزمة المالية المشهورة لدول شرق آسيا ، فهل يعنى ذلك شيئاً بالنسبة للتناقض بين الفردية والكوميونيتاريارنية ، ذلك أمر سنشير إليه فى الفصل السادس (عارض الكتاب) .

community شيء أكثر من مجموع الأفراد المكونين له . إنه شيء عضوى له ذات خاصة ، وليس مجرد تجمع من ذرات هى الأفراد . فالمجتمع ككل كائن له احتياجات خاصة وملحة ، وهى احتياجات تذهب إلى أبعد من احتياجات أعضاء من الأفراد . ومن هذا المنظور يمكن إدراك أنه إذا كان المجتمع (سواء هو مصنع أو مدرسة أو شارع أو دولة ... إلخ) مصمم جيداً فإن هوية أعضاءه المكونين له ستتحد به بقوة ، وسيعظم هؤلاء الأعضاء قدراتهم من أجله (ومن أجل هويتهم) ، وأما إذا حدث العكس ، وكان المجتمع فقيراً فى التصميم (وبالتالى فقير فى الهوية والأعضاء) فسيغترب أفراده ويحبطون .

وفيما يلى إطلالة موجزة على عناصر الأيديولوچية الكوميونيتاريانية :

١ - المساواة أو التعادلية فى النتيجة أو فى البناء التنظيمى الهرمى :

المجتمع الطيب الناجح هو الذى يوائم نفسه لتحدى وجود عدم المساواة فى البيئة الخارجية له ؛ بحيث يستطيع من (خلال نشاط مجتمعى) أن ينتج مساواة لأعضاءه. هذا ، ويجد الأفراد ذواتهم من خلال معرفة وقبول مكانهم فى البناء المجتمعى ، حيث يتم ذلك بطرق مختلفة (منها على سبيل المثال نظام سلسلة الامتحانات المتتابعة الصعبة للتلاميذ فى اليابان ، والتى من خلالها تبرز النخبة - ومنها أيضاً - فى زمن مضى العلاقة بالآلة أو الملك ... إلخ) .

٢ - الإجماع العام :

يحدث ذلك بشكل أوتوقراطى (بالعلاقات التسلطية والأوامر) أو بشكل ديمقراطى من خلال وسائل المشاركة ؛ فمثلاً يأتى حق الإدارة فى الأنظمة الديمقراطية من المدارين (العاملين) أنفسهم ، بينما يأتى من الحكومة فى الأنظمة الأوتوقراطية (السلطوية - الاستبدادية) . وفيما يلى بعض السلوكيات فى عدد من البلدان فيما يتعلق بالإجماع العام :

- فى الولايات المتحدة تأتى ممارسات الإجماع أو الاتفاق تحت مسميات مختلفة (مثل تطوير المؤسسة - تطوير العاملين - مشاركة العمال فى الإدارة - برامج الجودة ... إلخ) .

- فى ألمانيا تعتبر فكرة مشاركة العمال فى قرارات تسيير العمل فكرة متعمقة فى التقاليد المجتمعية الألمانية (وربما تكون عنصراً هاماً قد ساعد فى إحياء التنافسية الألمانية) .

- فى كوريا الجنوبية واليابان كما فى البرازيل والمكسيك يفرض الإجماع عادة من خلال نخبة حاكمة ، ومن خلال دور قيادى للحكومة فى تصميم الاتفاق (أو الإجماع) وفى تنفيذه .

- فى المملكة المتحدة تتعقد مشكلة الإجماع نتيجة الشعور الطبقى .

٣ - حقوق وواجبات العضوية :

توجد مشكلة فى الغرب وهى أن الاشتراكية الأوروبية والليبرالية الأمريكية تجاهلتا الواجبات وركزتا على الحقوق (أو لم يوضحا الواجبات بقدر توضيح الحقوق نفسه) . وأما فى البلدان التى لم يحدث فيها اضمحلال للمجتمعية بواسطة الفردية (مثل اليابان) ، فإننا نجد الواجبات تكافئ الحقوق من ناحية الأهمية وربما تزيد عليها . ومن التقاربات الحادثة الان على مستويات مجتمعية تتزايد فى حجمها ؛ بحيث تكاد تشمل العالم ككل ، توكيد الدور المجتمعى فى حقوق إنسانية معينة (مثل حق الصحة) .

٤ - الحاجات المجتمعية :

فى المجتمع الكوميونيتاريانى يكون دور الحكومة تعريف حاجات المجتمع وضمان تطبيق هذه الحاجات . فالحاجات الخاصة بالهواء النقى والماء الصالح والأمان والطاقة والوظائف والتصدير التنافسى ، وما فى إطار ذلك تصبح حاجات أكثر تفرداً ووضوحاً وأهمية من الناحية المجتمعية عما قد يحتاجه المستهلك الفرد . وبالتالى فإن وسائل تحديد حاجات المجتمع تتطلب انتباهاً مجتمعياً صريحاً ويتم تحديد هذه الاحتياجات بواسطة الحكومة أو مشاركتها ، بعدها يجرى إحداث توافق بين نشاط البيزنس والحاجات المجتمعية . وأما فى المجتمع الذى يقوم على الفكر الفردى individualism فإن المصلحة العامة تبزغ من خلال المناورات ، التى يمارسها أصحاب المصالح ، ومن خلال المحاولات الحرة والضارية التى تقوم بها عديد من الشركات فى إطار السباق لإرضاء المستهلكين .

إن تنظيم التعامل مع حاجات المجتمع ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن هناك سلعاً تعتمد تنافسياتها على رضاء المستهلك (مثل بيع الأحذية) ويكون هذا كافياً لسد حاجة المجتمع . وأما فى سلع أخرى مثل الغذاء والدواء يتطلب الأمر تنظيماً مجتمعياً regulation .

وفى أمور مختلفة مثل صناعة الطاقة والاتصالات الفضائية وأعمال البنوك ربما تكون التشاركية بين الحكومة والبيزنس طريق أفضل لإحداث توافق فى سد الحاجات المجتمعية .

٥ - حكومة تخطيطية نشطة :

استكمالاً لمسئولية الحكومة فى تعريف حاجات المجتمع ، فإنه يقع عليها عبء التنسيق ووضع الأولويات والتخطيط بشأن التعرف على وتطبيق هذه الحاجات . وفى هذا الخصوص تكون الحكومة الجيدة كفئة ومسئولة فى موضوعات صعبة (مثل :

نقاء البيئة – الإمداد بالطاقة – الاستقرار الاقتصادى والنمو – التنافسية العلمية) ، إن هذه الحكومة يمكن أن تكون ديمقراطية أو أوتوقراطية ، أو أن تكون مركزية (نسبياً) مثل اليابان وكوريا الجنوبية أو فيدرالية مثل البرازيل .

٦ – الكلية holism والاعتماد المتبادل :

إن الهشاشة التى صار عليها المحيط الجوى للأرض biosphere توضح بشكل درامى الحقيقة الفلسفية والبيئية «أن كل شيء مرتبط بكل شيء» . هناك إذاً علاقة متبادلة لكل الأشياء interrelatedness . إن هذه المسألة توضح أهمية الكلية holism . ينبغى إذاً تطبيق الكلية عند محاولة فهم أى مجال معين لمجتمع ما ، وليكن مثلاً الأداء الاقتصادى ، حيث يكون من الضرورى رؤية المجتمع كمنظومة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار الأدوار الحرجة والعلاقات الخاصة بكل من البيزنس وقوة العمل والمؤسسات الحكومية والتعليمية ... إلخ .

وهكذا ، بالنسبة لشخص له رؤية كلية holist ، ليس هناك فصل بين ما يشير إليه الاقتصاديون على أنه "macro" أو "micro" (أى كلى أو جزئى) ، إن الفردية – فى المقابل – تعمينا عن كلية الحقيقة .

فى المجتمع الفردى يقال «إذا قوّينا المؤسسات الاقتصادية الفردية ، فإن قوى السوق سوف تعيد تأهيل المجتمع ...» هذا هو الافتراض الزائف فى شكل براءة اختراع ، وأما فى المجتماعات الكوميونيتاريانية الناجحة فإنه توجد أمثلة بالمئات وربما بالآلاف لهيئات مجتمعية ناجحة ، تخبرنا بما هو مفيد ، يتم دائماً المفيد من خلال: تعريف المجتمع وحاجاته – حصد المنح العامة من المصادر المتاحة – تنمية إسكان مدعم ، تأمين الحماية بالشرطة – غربلة أعضاء المجتمع – تأسيس معايير للحقوق لكل أعضاء المجتمع – فرض الانضباط المجتمعى – الإمداد بالخدمات الاجتماعية التى تشمل الصحة الوقائية – الاستشارات الدوائية – المساعدات التعليمية – التدريب على الوظائف – تجهيز وظائف جديدة ... إلخ .

وعند التعامل على المستوى الدولى من منظور كلى ، نجد – على سبيل المثال – أن مشكلة ديون العالم الثالث تتطلب فهماً لنظام التجارة العالمية ، ثم تحليل الموانع التى تعرقل قدرة البلدان المدينة على التنافسية فى هذا النظام ؛ بحيث تكسب عملة أجنبية يمكنها بها سداد الديون .

وختاماً يمكن القول أنه إذا كنا نتحرى الدقة فإن أحد الأغراض الرئيسية للتحليل الأيديولوجى هو السماح بدقة أكثر مما هو مصحوب حالية بكلمات مثل رأسمالية – اشتراكية – شيوعية – يسارى – يمين – ليبرالى – محافظ .

الخلاصـــــة

بينما سيكون للكوميونيتاريانية فى المجتمعات المختلفة أشكالها التى ستتكون من خلال عمليات تأزم ، فإن على القيادة أن تمنع تحول الأزمة إلى كارثة ، وذلك بمعنى أن يتم أحسن استخدام لأقل تأزم ممكن بهدف إحداث أعلى قدر من التغيير . هذا يتطلب التبكير فى إدراك حاجات المجتمع وتعريفها ، ويتطلب كذلك التصميم الفنى الجيد للمؤسسات والحوافز التى تقابل هذه الحاجات . وهو أيضاً هدف رئيسى للقيادة أن تحقق أحسن ما يمكن من كوميونيتاريانية .

ليس هناك شيئاً هو لذاته طيب أو سيء بخصوص الكوميونيتاريانية ، فلا توجد أيديولوچية تحتكر الخطيئة أو الفضيلة . وأما عن الفردية فمع كل مالها من تألق ، فإنها قد سوغت العبودية فى الولايات المتحدة . . على الأقل فى عيون الجنوبيين . حيث قد جرى اعتبار العبيد «ملكيات» ، وكانت الملكيات تحدد (أو تقبل) من خلال الأيديولوچية المتسيدة .

إن ما نأمله ونحن نعبر إلى القرن الـ ٢١ ، هو أن يستخدم العالم أحسن ما لديه ومن عناصر خاصة الفردية ، فالفردية تعد بالديمقراطية ، والكوميونيتاريانى قد يعطى أو لا يعطى للديمقراطية قدرها ، حيث يراها فقط كواحدة من الطرق الخاصة بتعريف حاجات المجتمع . الفردية تحض على إجماع طوعى ، وأما الكوميونيتاريانية فإنها ترى أنه قد يكون من الضرورى استخدام الضغط لضمان الوصول إلى إجماع . المشاركية partnership بين الحكومة والبيزنس قد تخدم الأغراض الكوميونيتاريانية ، لكنها قد تؤدى أيضاً إلى «الفاشية»(*) ، لذا فإنه يجب أن يتم تعريف التشاركية باحتراس ووضوح من حيث : أغراضها – ما إذا تكون سرية مقنّعة أم علنية صريحة – ... وهكذا ، فالكلية holism بدون انضباط وخبرة تكون غشّاً وعاراً .

هناك – بالتالى – خطر كامن فى هذه الأيديولوچية العالمية . وأحسن طريق لتجنب هذا الخطر هو أن نكون شفافين وواضحين وواقعيين بخصوص ما نفعل ، وأن نكون منتبهين للانعكاسات الأيديولوچية لكل فعل . بعد ذلك يمكن أن نصل إلى أحسن ما يمكن من عولمة .

وفى النهاية يوجد التحدى الخاص بالانسجام والتناغم ، وليس العملقة

(*) الفاشية Fascism : نظام أو حركة أو فلسفة سياسية ، تمجد الدولة والعرق ، وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطى مركزى على رأسه زعيم دكتاتورى ، وإلى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومى .

meshing-and not merging بين التباينات القومية الخاصة بالكوميونيتاريانية ، وذلك من أجل خلق أساس شرعى للآليات الحكومية الدولية – عبر القومية – والتى من خلالها تمارس إدارة العولمة .

إن الإجماع الكوكبى الذى يمكن التعويل عليه يأتى فقط من المجتمعات القومية national communities ، التى تعرف مصالحها والتى تثق فى أنها تقوم بأحسن استخدام لثرواتها . إن هذا الإجماع الكوكبى global consensus ينبثق من قوة الأوطان وليس من الضعف ؛ فهو يرتكز على إحساس حقيقى بتبادلية مفادها أن العالم ينجح ويتقدم ، طالما أن كل كيان فيه ينتج ويتقدم ، ومن ناحية أخرى تتحقق قوة الوطن أو الأمة ، من خلال الانسجام بين الممارسة الوطنية والأيديولوچية الخاصة بهذه الممارسة .

وبالنسبة للولايات المتحدة فحتى تقود بفاعلية فى إنشاء مؤسسات كوكبية مثل منظمة الاقتصاد العالمى التى أشيرنا إليها من قبل ، تحتاج ليس فقط بأساً اقتصادياً وسياسياً ، ولكن اعترافاً وتقديراً بالمنظور الأيديولوچى لهذا البأس هذا المنظور ، يكمن فى إطار كوميونيتاريانى . وبالتأكيد من المطلوب أن يتأكد داخل هذا الإطار أن فكرة احتياجات المجتمع يقابلها الاعتراف بأن المجتمع المعنى the relevent community بالنسبة لعديد من الاحتياجات هو العالم (الكوكب) ، وأنه أمر واقع على المدى الطويل أن حاجات المجتمعات القومية لا تنفصل عن حاجات مجتمع العالم .

تعقيب من عارض الكتاب

القصد الرئيسى من هذا التعقيب هو طرح قضايا جديدة حرجة ناتجة عن استيعاب (أو الانتباه إلى) إشكاليات أو أحداث طرحت فى هذا الكتاب .

هذه القضايا نوجزها فيما يلى :

(١) أيديولوچية الفردية : مؤامراتها وأسرار قوتها :

* الاستخدام الخبيث للتكنولوچيا ، وذلك مثل :

- استعمال الأقمار الصناعية فى زعزعة أوضاع دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية عن طريق إذاعات أوروبا الحرة .
- التحويلات اللحظية للأموال (مثلما حدث فى أزمتى المكسيك وشرق آسيا) .

* مجابهة تكاد تكون مقصودة ضد نموذج التنمية فى دول شرق آسيا ، وتمثلت هذه المجابهة فى أمرين رئيسيين ، الأول هو تجاهل كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للنموذج الشرق آسيوى ، عند إعطاء الوصفات والنصائح لسائر دول العالم الثالث ، والأمر الثانى هو النجاح فى التشبيك (أو الربط) البانولوجى (أى المرضى) بين «اللاعيب» الغربية لأسواق الأموال من ناحية والتجارب التنموية فى دول شرق آسيا من ناحية أخرى . وهنا نلحظ أن اليابان كانت الأقل تضرراً ، وهى التى كانت الأقل أيضاً فى السماح لرأس المال الأجنبى فى التغلغل إلى التنمية اليابانية فى مراحل البناء الأولى (الخمسينيات / الستينيات) حيث كانت اليابان تفعل العكس (عكس النصائح الغربية) .

* تمركز الرأسمال الأجنبى فى البلدان المتقدمة والحفاظ على التكنولوچيات العالية وقدرات البحث والتطوير الحرجة داخل هذه البلدان .

* القدرة على التصحيح الذاتى بناء على الخبرة الناتجة عن التقدم المطرد لليابان وألمانيا فى الاستحواذ على أسواق عالمية ، وقد تجلى ذلك فى عدم تردد مؤسسات كبرى فى الولايات المتحدة ، فى استخدام تقنيات إدارية قادمة من الشرق أو بلدان أخرى . ونقصد الذات جعل الإدارة أقرب إلى الجماعية سواء على مستوى العمل اليومى (مثل دور العاملين فى الإدارة) أو على المستوى الاستراتيچى الكبير مثل إنشاء تجمعات لشركات (كونسرتيوم) .

* تصدير التسلية من منظور تجارى أمريكى إلى كل أنحاء العالم (حيث صناعة التسلية فى أمريكا هى الصناعة الثانية بعد الصناعة الخاصة بالفضاء) ، ومن خلال تكنولوچيا التسلية يتم التعامل (سلباً أو إيجاباً) مع ثقافات الغير .

* الكسب المالى من الحرب (حيث تشير التقديرات إلى قدرة الولايات المتحدة على كسب ١٤ مليار دولار من الحرب مع العراق) .

* استلاب العقول من الدول النامية (أو استلاب عقول الدول النامية) ، وربما تتمثل أحدث مظاهر ذلك فى استلاب عقول الآلاف من المبرمجين المهرة ومحللى ومصممى النظم .

(٢) السباق العالم ثالثى من أجل التخلف - سباق الدول النامية فى اتجاه مضاد للكوميونيتاريانية :

بينما المتقدمون (فى الولايات المتحدة وغيرها) يستعيرون ويطبقون أساليب كوميونيتاريانية لتصحيح الأوضاع واسترجاع التقدم أو الحفاظ عليه (مثل إنشاء الكونسرتيوم والتحالفات الاستراتيجية ، ومثل تطوير الإدارة لتكون أكثر جماعية) ، إذا بأعضاء فريق العالم الثالث (الدول النامية) يتسابقون (طواعية أحياناً) فى تطبيق أكثر أساليب الأيديولوجية الفردية تشدداً (بيع شركات لمستثمر وحيد - تقليص العمالة - الابتعاد كلية عن إنشاء تحالفات استراتيجية صناعية - السوق الحر تماماً دون اعتبار لقدرة منخفضى أو متوسطى الدخل على التأثير فى مسار أمور السوق - عدم الربط بين « مثلث الجودة والأسعار والقيمة »(*) فى إطار المصلحة المتكاملة للملايين من شعوب الدول النامية - والجرى والتسابق وراء معايير السوق العالمية (بشكل مطلق) دون وضع أولويات مرحلية تأخذ فى الاعتبار المصالح الحرجة لشعوب هذه الدول ... إلخ) .

(٣) الكوميونيتاريانية بين الديمقراطية والذرائعية :

فى آخر جزء من الكتاب (وإلى حد ما عكس ما ورد فى بقية الأجزاء) أشار المؤلف إلى أن المجتمع الكوميونيتاريانى ينشأ إما بالديمقراطية أو بالإجبار (؟!) ، وفى تقديرنا أن المجتمع الكوميونيتاريانى لا يتكون أبداً بالإجبار (كوسيلة أو سياسة) وإنما يتكون من خلال التكامل والتوازن بين الحقوق والواجبات ، طبقاً لمسار وأهداف الكوميونيتاريانية ، والتى تتحدد فى إطار مجتمعى . وفى ظننا هناك حاجة من مفكرى العالم لحل معضلات من شأنها التداخل overlapping بين الكوميونيتاريانية والديكتاتورية .

(*) م. ر. حامد - محاضرة فى الاجتماع الأول لمجموعة دول الـ ١٥ بخصوص المواصفات القياسية والجودة - نيودلهى - يناير ١٩٩٨ .

(٤) ماذا بعد دراما الصعود والهبوط فى المعجزات الآسيوية :

لقد حدث الصعود (وبشكل واضح) من خلال ركائز مجتمعية ، ظهرت بأشد وأرقى ما يمكن فى اليابان ، وذلك عندما رفضت اليابان نصائح المستشارين الأمريكيين الذين وفدوا إليها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتقديم النصح والمشورة، كجزء من مساهمات أمريكية رسمية لإزالة آثار الحرب .

لم تكن اليابان تقصد الرفض لمجرد الرفض فقد كانت لديها «رؤيتها» هى ، و«مقاصدها» هى ، والتى بنيت على أسس وطنية ، وفى إطار «فكر يابانى محض» يستوعب (ويتفاعل مع) مجريات أمور العالم . لقد تفوقت اليابان على الولايات المتحدة وعلى سائر الدول الغربية ، فى امتلاك النصيب الأكبر فى السوق العالمية فى الكثير من منتجات التكنولوچيات العالية . ومن بعد اليابان أتت الدول الأخرى فى شرق آسيا ، كوريا .. سنغافورة .. إلخ ، ولكن كانت الأزمة المالية الآسيوية الشهيرة منذ حوالى العامين ، والتى لجّمت وعوّقت تقدم دول شرق آسيا ، وسببت فيها انهيارات اقتصادية جسيمة ، فضلاً عن محاصرة اليابان (إلى حد ما) .

ما السر وراء ذلك ؟ يكمن السر ببساطة فى أن أقطاب وجيوش الأيديولوچية الفردية كانوا دائمى التربص بالتقدم الذى كان يحدث فى شرق آسيا (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى) ، ليس بمجرد الدعوة الملحة لاتباع الأساليب الفردية وكسر الكوميونتاريانية (والتى يمكن اعتبارها – إلى حد ما – اختراعاً آسيوياً) ، ولكن أيضاً بتشبيك عملى وحقيقى (وربما يكون تآمرياً) مع الآليات المغامرة أو الخادعة فى أسواق المال الغربية . لقد «بلعت» مجتمعات دول شرق آسيا الطعم ، وكان قدر النجاة من الأزمة يرتبط بمقدار الابتعاد العضوى بأدوات ومخالب الاضطراب فى سوق المال الغربى (القروض والمضاربات ... إلخ) . والآن ، ماذا بعد ، .. ماذا عن مستقبل تقدم هذه الدول ؟ .. فى تقديرنا أن مجتمعات دول شرق آسيا قد أضافت – الآن – إلى خبراتها السابقة ليس فقط رصيد تكنولوچياً ورصيداً إدارياً (فى التنمية الوطنية) . ولكن أيضاً رصيد أكبر وأشد فى مقاومة إغراءات آليات الفردية الغربية (خاصة تلك الأمريكية التقليدية) .

(٥) احتياجاتنا المجتمعية (أو الكوميونيتاريانية) فى الدول النامية لمن نترك تحديدها ؟ :

أمر مثالى أن تكون آليات العولمة موجهة «كوميونيتاريانيا» لمصلحة جموع شعوب الدول النامية . لكن لا خبرة التاريخ ولا المفاوضات العنيفة فى جولة أورجواى (والتى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية) ، ولا حتى المحادثات المتفرقة للشراكة

بين دول الشمال ودول الجنوب تؤكد الإمكانية التلقائية لذلك . فكيف يمكن أن يكون مستقبل شعوب الجنوب فى إطار ، ومن خلال مسار العولمة ؟ هل تترك الأمور للشركات متعدية الجنسية والتى - فى العادة - توجه استثماراتها لمصالحها ، وحتى - فى أحيان كثيرة - ليس لمصالح البلدان الأم ؟ نحن بحاجة أن نحدد احتياجاتنا محلياً ووطنياً وإقليمياً وجنوبياً فى إطار كوميونيتاريانى حقيقى ، بحيث يخلق هذا التحديد الأصيل للاحتياجات إمكانية حقيقية وقوة دفع لجعل العالم أكثر كوميونيتاريانية ، أو بمعنى آخر - لجعل مصالح متعديات أو متعددات الجنسية تتحقق فى الإطار الكوميونيتاريانى الكوكبى(*) وليس العولمى(*) . فى هذا الخصوص هناك حاجة لفكر عالم ثالثى .. فكر تكون غايته تحقيق المصالح الغائبة لثلاثة أرباع سكان الكوكب . من أجل ذلك هناك حاجة إلى الكثير من جهود المفكرين والعلماء فى العالم الثالث والعالم المتقدم على السواء .

د. محمد رؤوف حامد

ديسمبر ١٩٩٨

(*) هنا ننسب الإطار العولمى لما يجرى من قوى دفع وتربيطات حادثة وجارية فعلاً لجعل العالم قرية صغيرة فيها تشبيكات تؤدى إلى مزيد من الاتصال والتأثير ، بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى ومتعديات الجنسية) - ، وأما الإطار الكوكبى فتكون فيه الكوميونيتاريانية متأثرة باحتياجات شعوب الكوكب فى أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيمية للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات لا شرعية للأقوى . نقصد أن العولمة افتعال وأفعال ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبة فهى جنوح إلى أخلاقيات عالمية universal ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل ، ومن منظور إنسانى محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية ، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغى تحقيقه فكرياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً لعبور هذه المسافة .

مراجـــــع(*)

(1) Office of Technology Assessment, U.S. Congress, Multinationals And The National Interest (Washington DC : Government Printing Office, 1993).

(2) Lawrence G. Franko, "Global Corporate Competition II : Is The Large american Firm An Endangered Species ?", Business Horizons, Nov.-Dec. 1991, 14.

(3) Governance and Development, The World Bank, Washington DC, 1952.

(4) Mahbub ul Haq, The Poverty curtain : Choices For The Third World, Pakistan : Ferozsons Ltd, 1983.

(5) The East Asian Miracle : A World Bank Policy Reseanrh Report, Published for the Bank by the Oxford University Press, 1993 .

(6) C. Fred Bergsten, The World Economy After The Cold War, California Management Review, Winter 1992, 52 .

(7) Building a Competitive America, Competitive Policy Council, First Annual Report to the President and Congress, March, 1992 .

(8) Paul Kennedy, Preparing for the Twenty-First Century New York : Random House, 1993.

(9) J. Hirschmier and T. Yui, The Development of Japanase Business 1600-1980, 2nd ed, London : George Allen and Unwin, 1982.

(10) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, New York : Harper and Row, 1950 .

(11) Michael Novak, The Catholic Ethic and the Spirit of Capitalism, New York : The Free Press, 1993 .

(*) اختيرت هذه المراجع كأهم المراجع الرئيسية الواردة فى الكتاب .

(12) George C. Lodge and Ezra F. Vogel, eds., Ideology and National Competitiveness : An Analysis of Nine Countries Boston, MA : Harvard Business School Press, 1987.

(13) Charles Hampden-Turner and Alfons Trompenaars, The Seven Cultures of Capitalism, New York : Doubleday, 1993.